European University Institute

ROBERT SCHUMAN CENTRE FOR ADVANCED STUDIES

Middle East Directions

الدستور الليبي:
بين الصراع والتنازلات

نادرة الشريف

تقرير مشروع بحثي
أبريل ٢٠٢١
٢٠٢١/٠٢

© European University Institute 2021
Content and individual chapters © Nedra Cherif, 2021

This work has been published by the European University Institute,
Robert Schuman Centre for Advanced Studies.
This text may be downloaded only for personal research purposes. Additional reproduction for other purposes, whether in hard copies or electronically, requires the consent of the authors. If cited or quoted, reference should be made to the full name of the author(s), editor(s), the title, the year and the publisher.

Requests should be addressed to med@eui.eu.
Views expressed in this publication reflect the opinion of individual authors and not those of the European University Institute.

Middle East Directions
Robert Schuman Centre for Advanced Studies

Research Project Report
RSCAS/Middle East Directions 2021/02
April 2021

European University Institute
Badia Fiesolana
I – 50014 San Domenico di Fiesole (FI)
www.eui.eu/RSCAS/Publications/
cadmus.eui.eu

Funded by
the European Union

The European Commission supports the EUI through the European Union budget.
This publication reflects the views only of the author(s), and the Commission cannot be held responsible for any use which may be made of the information contained therein.

الدستور الليبي: بين الصراع والتنازلات[1]

نادرة الشريف[2]

1 "منصة حوار للسالم و االستقرار في ليبيا " تابعة لبرنامج مسارات الشرق الأوسط في معهد الجامعة الأوروبية. يرمي المشروع إلى إقامة منتدى للحوار والتبادل بين القوى السياسية الرئيسية في ليبيا، والباحثين الليبيين والدوليين، والجهات الفاعلة الأساسية في المجتمع الدولي، بشأن سياسات أساسية لمستقبل ليبيا.

2 نادرة الشريف محلّلة وباحثة مستقلّة يركّز عملها على الانتقالات السياسية والإصلاحات الدستورية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ اندلاع الانتفاضات العربية.

المحتويات

ملخص تنفيذي 1
مقدمة 2
صياغة الدستور الليبي: عملية اتسمت بتحديات جمّة 2
هيئة غير سياسية في سياق انقسام سياسي 3
ضمان التمثيل الشامل في بلد مقسم 4
فصل عملية صياغة الدستور عن العملية السياسية : المنطق والعواقب 7
زيادة حدة التوترات وتجميد العملية 8
جهود الوساطة والولادة المعقدة لمشروع الدستور النهائي 10
مشروع هيئة صياغة الدستور: "دستور مساومة"؟ 13
المبادئ الأساسية 13
الهوية والجنسية وقضايا الأقليات 16
شكل الدولة والحكم المحلي 21
الموارد الطبيعية 22
خلاصة 24
المراجع 26

ملخص تنفيذي

في شباط/فبراير 2014، انتُخبت في ليبيا الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور بغية إعداد مشروع دستور من شأنه – بمجرد الموافقة عليه في استفتاء شعبي– أن يقود البلاد من المرحلة الانتقالية التي بدأت بانتفاضة الشعب الليبي عام 2011، ويضع أساساً قانونياً ودستورياً دائماً للحياة السياسية في البلاد. بيد أن اندلاع حرب أهلية بعد ذلك بشهور واستمرار الصراع والانقسام السياسي اللذين سادا في ليبيا منذ ذلك الحين، أجّل إنهاء عملية صياغة الدستور، ما حال دون عودة الاستقرار المؤسسي إلى البلاد.

ومع استمرار عملها في بيئة معقدة ومتقلبة، وما نتج عن نواقصها وانقساماتها الداخلية، بما في ذلك قلة خبرة أعضائها والشكوك التي ساورتهم في البداية وآراؤهم الأيديولوجية المتباينة، عانت الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور كثيراً للتغلب على التحديات العديدة التي واجهتها، لكنها تمكنت في نهاية المطاف من إنهاء مهمتها والموافقة على المشروع الدستور النهائي الذي صدر في تموز/يوليو 2017. رغم كل ذلك، تجمدت الخطوة الأخيرة في العملية الدستورية، أي طرح المشروع لاستفتاء شعبي، منذ اعتماد البرلمان قانون الاستفتاء المثير للجدل في أواخر عام 2018.

ومع استئناف مفاوضات السلام برعاية الأمم المتحدة خريف عام 2020، واتفاق أصحاب المصلحة الليبيين على إجراء انتخابات عامة في شهر كانون الأول/ديسمبر 2021، برز اهتمام متجدد بالمستقبل الدستوري لليبيا وأُجريت مناقشات حوله وحول إمكانية الاعتماد على مشروع الدستور الحالي كأساس لإجراء الانتخابات المقبلة.

واستناداً إلى شهادات الجهات الليبية الفاعلة، المنخرطة في العملية الدستورية، وعلى تحليل موسع للتقارير الإعلامية والمواد المسموعة والمقروءة المتعلقة بهذه المسألة، تحاول هذه الورقة تقديم بعض الشروحات لعملية صياغة الدستور الليبي التي تأخرت طويلاً. وتبحث في التحديات المختلفة، الداخلية والخارجية، التي تواجه الهيئة التأسيسية، وجهود واضعي الدستور في إعداد وثيقة توافقية تقرّب آراءهم وآراء الليبيين المتعددة والمتباينة حول شكل المستقبل الليبي.

و تستنتج الورقة ما يلي:

- رغم تأخر إنهائه ، واستمرار الخلاف حول عدد من بنوده ، والظروف الصعبة التي كانت سائدة وقت اعتماده ، والشكاوى العديدة أمام القضاء، إلا أن مشروع الدستور حاز على دعم أغلبية معززة من أعضاء هيئة صياغة الدستور الذين يمثلون نطاقاً واسعاً من الخلفيات الإقليمية والأيديولوجية، وتظل الوثيقة الدستورية الأكثر شرعية في ليبيا في الوقت الراهن. علاوة على ذلك، يشكّل التوصل إلى صيغة توافقية في سياق من الانقسام السياسي وتقويض شرعية مؤسسات الدولة الأخرى دون أدنى شك إنجازاً لا يمكن ولا ينبغي التغاضي عنه في أي نقاش حول المستقبل الدستوري للبلاد.
- في حين لا يزال طرح مشروع الدستور، الذي صاغته الهيئة، على استفتاء شعبي السبيلَ الأكثر قانونية و"المسار المعتاد" لإنهاء عملية وضع الدستور، هناك ضرورة لمعالجة ما تبقى من نقاط خلافية في المشروع ، ومنها المسائل التي أجّجت الصراع الحالي (الهوية والحكم المحلي وإدارة الموارد الطبيعية)، بالإضافة إلى رفضه من بعض الجهات الفاعلة عاجلاً أو آجلاً بغية ضمان التنفيذ الفعال للوثيقة وصلاحيتها على المدى الطويل.

- لكن التوصل إلى توافق دستوري يتطلب الذهاب إلى ما هو أبعد من العمل التقني لهيئة صياغة الدستور، التي عمل أعضاؤها ما بوسعهم للتوصل إلى حل توافقي. ويجب معالجة المسائل الدستورية الآن من زاوية سياسية، لأن صياغة الدستور تبقى جوهر العملية السياسية، وكان لانقطاع الصلة بين صياغة الدستور والعملية السياسية أثر وخيم حتى الآن على ليبيا.

مقدمة

بنى استئناف الحوار السياسي الليبي برعاية الأمم المتحدة خريف عام 2020 آمالاً وآفاقاً متجددة لتحقيق السلام وإعادة الاستقرار إلى بلاد مزقتها الصراعات والانقسامات السياسية طوال العقد الماضي. إذ أعاد الاتفاق الأخير بإجراء انتخابات عامة، في كانون الأول/ديسمبر 2021، فتْح النقاش حول "القاعدة الدستورية" " اللازمة لإجراء هذه الانتخابات. وفي هذا النقاش، احتل مشروع الدستور الذي أنهته الهيئة التأسيسية في تموز/يوليو 2017، والذي كان مجمّد منذ ذلك الحين، مكانة مركزية، ما أثار نقاشات محتدمة وانتقادات واسعة. ففي حين شكّكت مجموعة من الجهات الفاعلة الليبية في أهمية هذا المشروع في الفترتين الحالية والمستقبلية، مشيرة إلى افتقاره للدعم الشعبي والسياسي، ووضعت بدائل دستورية لعقد الانتخابات، لا تزال العديد من التساؤلات حول مشروع هيئة صياغة الدستور بلا إجابات. ما الذي حال دون استكمال عملية صياغة الدستور التي بدأتها هيئة صياغة الدستور، أي طرح مشروع الدستور لاستفتاء شعبي ودخوله حيّز النفاذ في السنوات الثلاث الماضية؟ ولماذا كانت ولا تزال هناك محاولات لتجاهل مشروع الهيئة؟ وكيف تمت صياغة المشروع وهل يمكن أن تحصل على توافق أوسع؟

ستسعى هذه الورقة إلى الإجابة عن جزء من هذه الأسئلة عبر تحليل التحديات الرئيسية التي واجهت صياغة مشروع الدستور الليبي، والجهود التي بذلوها واضعي الدستور والعراقيل التي واجهوها في إعداد وثيقة يمكن أن ترضي الآراء المختلفة لليبيين وتحقق توافقاً واسعاً في بلد يتّسم بانقسامات سياسية واجتماعية وثقافية. ويستند هذا البحث إلى مزيج من قراءات للمؤلفات المكتوبة عن عملية صياغة الدستور الليبي، ورصد وتحليل التطورات السياسية والدستورية الأخيرة في ليبيا في التقاريرالإعلامية ووسائط التواصل الاجتماعي والمواد السمعية والبصرية، بالإضافة إلى سلسلة من المقابلات الهاتفية التي أجريت مع أصحاب المصلحة الليبيين في الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وشباط/فبراير 2021.

صياغة الدستور الليبي: عملية اتسمت بتحديات جمّة

منذ انتخابها في شباط/فبراير 2014، واجهت الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور تحديات داخلية وخارجية، أعاقت إلى حد كبير إنهاء عملية صياغة الدستور الليبي حتى تاريخه، ولكنها أثرت أيضاً على شرعيتها عند الرأي العام الليبي والطبقة السياسية.

هيئة غير سياسية في سياق انقسام سياسي

ينص الإطار القانوني لانتخاب هيئة صياغة الدستورعلى أن تتألف الهيئة التأسيسية من 60 عضواً، ويخصص 20 مقعداً لكل منطقة من المناطق التاريخية الثلاث في البلاد (طرابلس الغرب، برقة الشرقية، وفزان الجنوبية)، وهو تقسيم موروث منذ الاستقلال وقد استُخدم في الجمعية التأسيسية الأولى لعام 1951.[3] وإنْ لم ينص عليه القانون الانتخابي صراحة، يُفهم أن أعضاء هيئة صياغة الدستور هم شخصيات مستقلة غير منتسبين إلى أحزاب سياسية، لأنهم سيكونون، كما كان معتقداً، أكثر التزاماً بمصالح ليبيا العليا وأقل انخراطاً في السياسات الحزبية في عملية صياغة الدستور.[4]

ورغم الإيجابيات المتمثلة في إبعاد الشخصيات التي شاركت في الاضطرابات السياسية في ليبيا منذ انتفاضة عام 2011، إلا أن استبعاد الشخصيات السياسية عن هيئة صياغة الدستور بالإضافة إلى غياب معايير محددة لانتخاب الأعضاء، لا سيما فيما يتعلق بخبرتهم أو اختصاصاتهم ، باستثناء أصولهم الجغرافية، من شأنها أن تشكّل في نهاية المطاف هيئة تفتقر إلى الرؤية السياسية الواضحة للبلاد والخبرة الدستورية العميقة (باستثناء عدد قليل من الخبراء القانونيين المنتخبين في الهيئة).[5] بالإضافة إلى ذلك، نتيجة لاختيار نظام انتخابي قائم على الأغلبية (في الدوائر الانتخابية الفردية) ، تم انتخاب واضعي الدستور في العموم من "عدد صغير من الناخبين، وهو ما يعكس انتماءاتهم القبلية أو الإقليمية"،[6] وهي نقطة ضعف سيستغلها معارضو مشروع الدستور النهائي للتشكيك في شرعية الهيئة.[7]

علاوة على ذلك، سيتعين على هذه الهيئة غير السياسية العمل في سياق من التوتر السياسي المتزايد. في الواقع، لم تُجرَ انتخابات هيئة صياغة الدستور في مناخ من التراضي والمصالحة. إذ سبب تشرذم المؤتمر الوطني العام وقلقلته السياسية، وهو أول برلمان في ليبيا بعد الثورة انتُخب في تموز/يوليو 2012، تأخيرات طويلة في العملية الانتقالية، بما في ذلك وضع الإطار القانوني لانتخابات هيئة صياغة الدستور. علاوة على ذلك، لم يؤثر اعتماد قانون العزل السياسي المثير للجدل (أيار/مايو 2013)، الذي هدف إلى حرمان المنتمين للنظام السابق من تولي مناصب في السلطة في المرحلة الانتقالية، على المؤتمر الوطني العام والهيئة المستقبلية لصياغة الدستور وحسب، بل زاد من التوترات والانقسامات في الساحة الليبية أيضاً.[8]

وفي الوقت الذي تواجه البلاد حالة متزايدة من انعدام الأمن ناجمة عن تعدد المليشيات المسلحة على وجه الخصوص، وتصاعداً في السخط الشعبي إزاء مسار العملية الانتقالية، أثار قرار المؤتمر الوطني العام بتمديد ولايته لمدة 18 شهراً، والتي كانت ستنتهي في كانون الثاني/يناير 2014، مزيداً من الانقسامات الجديدة. وبدعم من الجماعات المسلحة في

3 تم تنظيم انتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور بقوانين الإعلان الدستوري المؤقت (الدستور الليبي المؤقت الصادر عن السلطات الانتقالية في آب/أغسطس 2011) بصيغته المعدلة في 9 نيسان/أبريل 2013، والقانون الانتخابي (القانون رقم 17 لعام 2013)، والقانون الذي أنشأ المفوضية الوطنية العليا للانتخابات (القانون 18 لعام 2013).

4 زيد العلي، "المسودة النهائية للدستور الليبي: تحليل سياقي"، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، بتاريخ كانون الأول/ديسمبر 2020، ص6.

5 من الجدير بالذكر أن العديد من الشخصيات السياسية انتُخبت في هيئة صياغة الدستور عبر ترشحهم كمستقلين رغم هذه التدابير، بمن فيهم أول رئيس للهيئة، علي الترهوني.

6 عمر حمادي، "دور المجتمع المدني في عملية وضع الدستور الليبي"، في دراسة لتانيا أبياتي وماركوس بوكينفورد وفيرونيكا فيدريكو بعنوان "المشاركة الشعبية في الدساتير الإفريقية"، لندن: راوتليدج، 2017، ص162.

7 لا يزال العديد من أصحاب المصلحة الليبيين اليوم يتأسفون على عدم تعيين خبراء كأعضاء في هيئة صياغة الدستور، لأن ذلك، بحسب أقوالهم، كان سيوفر وقتاً طويلاً في سير العملية ويجنّبها خلافات لا لزوم لها. مقابلات الكاتبة مع العديد من الفاعلين الليبيين، كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى كانون الثاني/يناير 2021.

8 فيليكس أنسيلم فان لاير، "صياغة الدستور كأداة لبناء الدولة؟ رؤى من تحليل إثنوغرافي لعملية صياغة الدستور الليبي"، معهد ماكس بلانك للأنثروبولوجيا الاجتماعية، ورقة عمل رقم 19 لعام 2018، ص.9.

الشرق، شنّ الجنرال خليفة حفتر "عملية الكرامة" العسكرية ودفع باتجاه إجراء انتخابات تشريعية جديدة لتحل محل المؤتمر الوطني العام، الذي فقد شرعيته بحسب زعمهم ولم يعد يمثّل الشعب الليبي.[9] مع ذلك، لم تقدّم انتخابات مجلس النواب الجديد التي عُقدت في حزيران/يونيو 2014 الكثير لحل الأزمة. وعانت الانتخابات من قلة إقبال الناخبين وبعض المشاكل الأمنية، ورفض أنصار المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته (ومعظمهم من الإسلاميين) النتيجة، متّهمين الجمعية الجديدة بهيمنة أنصار النظام السابق، ما أدى إلى اندلاع أعمال العنف بين الجانبين. وتحالفت مليشيات من معظم المدن الغربية مع

الجماعات الإسلامية لشن حملة "فجر ليبيا" العسكرية على العاصمة، والتي هدفت إلى التصدي إلى عملية حفتر واستعادة السيطرة على المؤتمر الوطني العام. من جانبهم، قرر بعض أعضاء البرلمان المنتخبون حديثاً إنشاء مقر للبرلمان في مدينة طبرق شرق البلاد. وبعد حصوله على الاعتراف الدولي، بدأ مجلس النواب بالعمل من هناك مع حكومة جديدة. وهكذا انقسمت البلاد إلى سلطتين وبرلمانين متنافسين، بينما تحول الوضع في الميدان إلى صراع دموي.

ولذلك، واجهت هيئة صياغة الدستور، التي كانت قد باشرت أعمالها، على الفور مشهداً سياسياً معقداً ومستقطباً ووضعاً قانونياً مبهماً. وستصبح صياغة دستور جديد للبلاد في هذا السياق والحفاظ على التماسك والحياد السياسي للهيئة التأسيسية تحدياً متزايداً مع انزلاق البلاد إلى دوامة حرب أهلية.

ضمان التمثيل الشامل في بلد مقسم

ومن التحديات الأخرى التي تواجه الهيئة التأسيسية ضمان تمثيل التنوع الاجتماعي والثقافي في ليبيا في دستور البلاد المقبل. وقد خصص القانون الانتخابي لهيئة صياغة الدستور ستة مقاعد للنساء ومقعدين لكل مجتمع من مجتمعات الأمازيغ والطوارق والتبو، كوسيلة لتمثيل "المكونات الثقافية" الليبية. غير أن هذه المجتمعات اعترضوا على هذا البند، ولا سيما الأمازيغ، الذين شعروا بأن تمثيلهم لا يناسب تعدادهم السكاني.[10] بالإضافة إلى ذلك، طالب المجتمع الأمازيغي بتعديل الإعلان الدستوري المؤقت لكي تُتخذ قرارات بشأن عدد من القضايا المحددة، منها تلك المتعلقة "بحقوقهم الطبيعية"[11] (حقوقهم اللغوية والثقافية)، وأن تقرَّر رموز الدولة الليبية (اسم وهوية الدولة وعلمها ونشيدها الوطني) في هيئة صياغة الدستور بالتوافق بدلاً من التصور الأولي لأغلبية الثلثين +1،[12] وهو مطلب دعمته أيضاً مجتمعات الطوارق والتبو. وبالنظر إلى التمثيل المحدود للجماعات الثقافية في هيئة صياغة الدستور، أمِلت هذه الجماعات بتأمين صوت في عملية صنع القرار، إذ أنها لم تكن في موقع يخولها "بجمع أصوات المكونات الثقافية لفرض أي أمر على الأغلبية العربية في هيئة صياغة الدستور".[13]

وأدى فشل المؤتمر الوطني العام في تلبية هذا الطلب إلى مقاطعة المكونات الثقافية لانتخابات هيئة صياغة الدستور

[9] فان لاير، المصدر المذكور أعلاه، ص12.

[10] رغم عدم وجود معلومات دقيقة عن حجم المجتمعات الثقافية في ليبيا، يقدّر الأمازيغ أنفسهم بأنهم يمثلون حوالي 10% من التعداد السكاني الليبي . ويعتقد الديموغرافيون أن هذه النسبة تتراوح بين 3 إلى 5 بالمئة.

[11] مقابلة هاتفية للكاتبة مع ناشط في المجتمع المدني من المجتمع الأمازيغي، في كانون الأول/ديسمبر 2020.

[12] نصّ الإعلان الدستوري المؤقت، بصيغته المعدلة في آذار/مارس 2012، على أن تتخذ هيئة صياغة الدستور قراراتها بأغلبية الثلثين+1 (المادة 30).

[13] مقابلة هاتفية للكاتبة مع عضو في هيئة صياغة الدستور من مجتمع التبو، بتاريخ كانون الثاني/يناير 2021.

وتعليق مشاركتهم في المؤتمر الوطني العام.[14] لكن الطوارق تراجعوا في نهاية المطاف وأعلنوا مشاركتهم في الانتخابات المقبلة، في حين أكد المجلس الأعلى للأمازيغ والتجمع الوطني التباوي مقاطعتهما. وعند الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات في 2 آذار/مارس، ظل 13 مقعداً من مقاعد هيئة صياغة الدستور الـ 60 شاغراً، بما في ذلك 5 مقاعد من المقاعد الستة المخصصة لمجتمعات الأمازيغ والطوارق والتبو.[15]

وبعد قلقه من غياب تمثيل الأقليات الثقافية في هيئة صياغة الدستور، أقرّ المؤتمر الوطني العام تعديلاً على الإعلان الدستوري المؤقت، الذي نقّح إجراءات اتخاذ القرارات في هيئة صياغة الدستور بإضافة "وجوب التوافق مع مكونات المجتمع الليبي ذات الخصوصية الثقافية و اللغوية في الأحكام المتعلقة بهم" ".[16] وإذا اعتبرت مجتمعات التبو والطوارق هذا التغيير مقبولاً، تخوض انتخابات تكميلية تُعقد في 26 نيسان/أبريل لملء مقاعدها الشاغرة في هيئة صياغة الدستور. من جانبهم، واصل الأمازيغ مقاطعتهم، لأنهم اعتبروا التعديل غير كافٍ، بعد مطالبتهم بالإشارة صراحة إلى البنود المتعلقة بالمكونات الثقافية في النص.

وقد تبيّن أن التوصل إلى توافق في الآراء مع المكونات الثقافية أثناء النقاشات الدستورية أمر معقد. فحين انضم ممثلون عن التبو والطوارق إلى هيئة صياغة الدستور في أيار/مايو 2014، كان الأعضاء الآخرون قد انتقلوا إلى صياغة النظام الداخلي للهيئة. وينص بند من المادة 60 من النظام الداخلي على أن "يراعى التوافق مع ممثلي مكونات المجتمع الليبي ذات الخصوصيات الثقافية و اللغوية من أعضاء الهيئة في الأحكام المتعلقة بهم " في إجراءات التصويت، وأن تُنشأ لجنة (خاصة) بغية " تحديد مفهوم وآليات التوافق المشار إليها" ".[17] مع ذلك، فإن الوقت المخصص لهذه المهمة والجدل حول الآليات الموضوعة، والتي كان لها أثر ضئيل في الممارسة العملية، أصبح يُعتبر من المكونات الثقافية انعكاساً "لعدم رغبة العرب في أخذ مشاركتنا بالاعتبار الجاد".[18]

وكان التحدي الآخر يتمثل في التعامل مع التركيبة الإقليمية لهيئة صياغة الدستور. فبسبب الطريقة التي تم فيها انتخابها، كان في البدايةتركيزها بالعمل مع الخطوط الإقليمية بمثابة تهديد بتكريس الانقسامات بدلاً من تقريب وجهات نظر واضعي الدستور . وكما أشار أحد أعضاء الهيئة من الشرق، حين اعتاد الأعضاء على العمل سوياً، "أصبحت وجهات نظرنا أكثر تقارباً من انتماءاتنا الإقليمية"،[19] ما جعل بعض أساليب عمل هيئة صياغة الدستور غير مناسبة . فعلى سبيل المثال، أثارت الفكرة الأولية المتمثلة في تشكيل جماعات عمل إقليمية على أساس المناطق الانتخابية الثلاث، التي ستكون مطلوبة لتقديم رأي كل منطقة بشأن مختلف مواد المسودة، وهي طريقة لتبسيط النقاشات في الجلسة العامة عن طريق حصر المناقشات في ثلاثة آراء إقليمية بدل رأي كل عضو على حدة، التوترات في الهيئة. وزعم العديد من الأعضاء أن الهيئة التأسيسية قد انتُخبت "لصياغة مشروع دستور لكل الليبيين دون تمييز بين أماكن إقاماتهم أو آرائهم"، واعتبروا الآليات العملية التي تميّز بين الليبيين على أساس مناطقي غير مقبولة.[20] واضطرت رئاسة الهيئة في نهاية المطاف إلى التراجع وإلغاء هذا القرار.

وهذا لا يعني أن الأبعاد الإقليمية كانت غائبة تماماً عن نقاشات هيئة صياغة الدستور. فمع تقدم العملية، أثار عدد من

---

[14] خالد وهلي، "الأقليات في الدستور الليبي، التبو نموذجاً"، بتاريخ تموز/يوليو 2018، ص60.

[15] نتيجة لهذه المقاطعة، ظلت مراكز الاقتراع مغلقة في مناطق الأمازيغ والتبو وبعض مناطق الطوارق. وكان لا بد من تعليق الاقتراع في عدد من المراكز بسبب الوضع الأمني المتوتر، لا سيما حول درنة. وفي المجمل، تأثر 81 مركز للاقتراع، خاصة في شرق وجنوب البلاد. لمزيد من التفاصيل يُرجى قراءة تقرير مركز كارتر بعنوان، "انتخابات هيئة صياغة الدستور لعام 2014: التقرير النهائي"، بتاريخ أيار/مايو 2014، ص31-32.

[16] التعديل الدستوري رقم 7 بتاريخ 11 آذار/مارس 2014.

[17] وهلي، المصدر المذكور أعلاه، ص62.

[18] مقابلة هاتفية للكاتبة مع أحد أعضاء هيئة صياغة الدستور من مجتمع التبو، بتاريخ كانون الثاني/يناير 2021.

[19] مقابلة هاتفية للكاتبة مع عضو في هيئة صياغة الدستور من بنغازي، بتاريخ كانون الثاني/يناير 2021.

[20] المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، "هيئة صياغة الدستور الليبي: المسار والنتائج والتعليقات"، بتاريخ حزيران/يونيو 2016، ص3.

القضايا ذات الآثار الإقليمية والمحلية نقاشاتٍ محتدمة بين أعضاء الهيئة ، وتفاقمت هذه النقاشات بفعل الانقسامات السياسية في المشهد الليبي وضغط السلطات المتنافسة على هيئة صياغة الدستور. على وجه الخصوص، ظل شكل الدولة ونظام الحكم المحلي مسألة معرقِلة حتى وقت متأخر من العملية، بسبب المطالب القصوى لبعض الأعضاء الفدراليين الشرقيين المتشددين بصورة خاصة.

وفي حزيران/يونيو 2015، أدى تشكيل لجنة عمل تهدف إلى التوفيق بين الآراء المتباينة والإسراع في إنهاء المسودة الأولى إلى مزيد من الانقسامات، مع كل من المكونات الثقافية والخطوط الإقليمية. وبعد انتخابها من أعضاء هيئة صياغة الدستور على أساس 4 أعضاء لكل منطقة انتخابية، كان من المقرر أن تتضمن عضواً إضافياً يمثّل المكونات الثقافية. بيد أن ممثلي الأقليات الثقافية طلبوا تواجد ممثل عن كلا المجتمعين (ممثل عن التبو وآخر عن الطوارق).[21] وقد اعتبرت المكونات الثقافية رفض هذا الطلب من الأعضاء الآخرين دليلاً إضافياً لاستبعادهم من عملية صياغة الدستور و"جهود الأغلبية بغية فرض إرادتها".[22] وفي 28 حزيران/يونيو 2015، أعلنوا مقاطعتهم لهيئة صياغة الدستور، تاركين الهيئة التأسيسية دون أي تمثيل للمجتمعات الثقافية، الأمر الذي زاد من تقويض شمولية الهيئة.

ورغم جهود الهيئة للتواصل معها، اتخذت هذه الجماعات موقفاً أكثر صرامة، محذرة الهيئة من تبني "دستور غير شامل وغير متناغم"[23]، وتضافرت القوى في جبهة تتألف من الطوارق والتبو والأمازيغ للضغط على هيئة صياغة الدستور والدفاع عن مصالحها المشتركة. وفي بيان مشترك صدر في 30 كانون الثاني/يناير 2016، أعلنت عن رفضها لأي دستور لا يتضمن توافقاً مع الأقليات الثقافية.[24] فشكّلت هيئة صياغة الدستور لجنة خاصة للتفاوض مع المقاطعين، وحققت في نهاية المطاف تقدماً مع الطوارق، في حين رفضت جماعة التبو وواصلت تعبئتها، لا سيما في مدن الجنوب الرئيسية (مرزق وسبها وأوباري والكفرة).[25]

كما تعرضت أساليب عمل لجنة العمل لانتقادات من أعضاء آخرين في هيئة صياغة الدستور، الذين استنكروا "سرّية" مداولاتها ومحاولات بعض أعضائها فرض رغباتهم بدل السعي إلى التوافق.[26] كما انتقدوا قرار لجنة العمل ببدء صياغة بنود دستورية جديدة بدل الاعتماد على الفصول التي أعدتها اللجان التقنية لهيئة صياغة الدستور وأصدرتها في كانون الأول/ديسمبر 2014.[27] علاوة على ذلك، واجهت اللجنة انقسامات حول عدد من المسائل الحساسة، لا سيما مسألة شكل الدولة. وفي 28 كانون الثاني/يناير 2016، أعلن 11 عضواً معظمهم من المناطق الغربية مقاطعة هيئة صياغة الدستور، منددين "بالميول الفيدرالية" للجنة العمل ومتهمين إياها بتقسيم ليبيا إلى "حصص إقليمية".[28]

لكن رغم هذه الخلافات وكثرة المقاطعات لهيئة صياغة الدستور، دفع رئيس الهيئة، علي الترهوني، إلى اعتماد مسودة مثيرة

---

[21] وهلي، المصدر المذكور أعلاه، ص62.

[22] مقابلة هاتفية للكاتبة مع أحد أعضاء هيئة صياغة الدستور من مجتمع التبو، بتاريخ كانون الثاني/يناير 2021. كما أشار عضو آخر في هيئة صياغة الدستور، اعتُبر هذا المطلب لتمثيل محدد للمكونات الثقافية في لجنة العمل "غير مبرر" لأن الإعلان الدستوري المؤقت فرض التوصل إلى اتفاق مع هذه المكونات في المسودة النهائية، لكنه لم يمنحها أي مكانة متميزة في الأعمال التحضيرية. مقابلة للكاتبة مع أحد أعضاء هيئة صياغة المشروع من مدينة سرت، بتاريخ شباط/فبراير 2021.

[23] فان لاير، المصدر المذكور أعلاه، ص14.

[24] وهلي، المصدر المذكور أعلاه، ص63.

[25] المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، المصدر المذكور أعلاه، ص5.

[26] [26] المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، المصدر المذكور أعلاه، ص7.

[27] سليمان إبراهيم، "الدستور الليبي الذي طال انتظاره"، موقع كونستيتيوشن نت، بتاريخ 22 آذار/مارس 2016: http://www.constitutionnet.org/news/libyas-long-awaited-constitution-will-it-finally-see-light-day.

[28] دي إي دبليو جونسون، "صياغة دستور الصراع في ليبيا واليمن"، مجلة جامعة بنسلفينيا للقانون الدولي، المجلد 39، الإصدار 2، بتاريخ 2017، ص317.

للجدل خرجت عن مداولات لجنة العمل، بما أن هيئة صياغة الدستور تعرضت لضغوطات طويلة الأمد لاستكمال عملها.[29] وبعد صدورها في 3 شباط/فبراير 2016، رفض الأعضاء المقاطعون المسودة، واشترطوا تجاهلها حتى يعودوا للانضمام إلى الهيئة.[30] علاوة على ذلك، وبما أن إدارة الترهوني للهيئة كانت سبباً لاستياء العديد من أعضاء الهيئة، تقدّم المقاطعون بشكوى قضائية أسفرت عن فصله.[31] وبغض النظر عن هذا القرار والانقسامات الداخلية بينهم، وبسبب الضغط السياسي والشعبي المتزايد عليهم، التزم باقي أعضاء الهيئة بعملهم لإنهائه وإصدار مسودة نهائية للدستور.

فصل عملية صياغة الدستور عن العملية السياسية : المنطق والعواقب

رغم محاولاتها لعزل نفسها عن التوترات الخارجية، لم تكن هيئة صياغة الدستور محصنة ضد الانقسامات في البلاد. بيد أن القرار الأولي والمقصود الذي اتخذه واضعي الدستور بالنأي عن العملية السياسية والامتناع عن المشاركة فيها كانت له آثار إيجابية وأخرى سلبية.

وحرصاً منهم على الحفاظ على استقلال الهيئة عن الفصائل العسكرية والسياسية، وكذلك عن مؤسسات الدولة (المنقسمة) الأخرى، التي كانت تمارس الضغط للسيطرة على العملية الدستورية،[32] نجح واضعي الدستور حين عزلوا نفسهم في بداية عملهم في مدينة البيضاء شرق البلاد في الحفاظ على تماسك الهيئة التأسيسية واحتفاظها بقدر كبير من الشرعية، الأمر الذي افتقرت إليه مؤسسات أخرى في هذه الفترة. ولكن مع تقدم العملية، سيصبح الحفاظ على هذا الحياد أكثر صعوبة بالإضافة إلى أنه سيصبح غير منطقي سياسياً.

وفي حين حاولت الهيئة في البداية التركيز بصورة حصرية على مهمة الصياغة، كان من غير الواقعي الاعتقاد بأنها قادرة على معالجة جميع المسائل الدستورية مع بقائها منفصلة عن الفصائل السياسية الرئيسية. فبعض المسائل لسيت مجرد مسائل تقنية، بل كانت سياسية للغاية وهي في صميم الصراع المستمر، ومنها النقاشات حول الوحدة الوطنية للدولة وهويتها والحكم المحلي والتوزيع العادل للموارد الطبيعية. مع ذلك، كانت جهود الهيئة لحماية نفسها من المنافسة السياسية تعني أنه لا يمكن أخذ الآراء السياسية المختلفة في الاعتبار في مناقشاتها، ما سيحرم بدوره مشروع الدستور من أي دعم سياسي قوي في المستقبل.

كما بدأت الشرعية الشعبية لهيئة صياغة الدستور في الانخفاض تدريجياً مع ندرة تفاعل الهيئة مع المواطنين الليبيين والمجتمع المدني. إذ حدّ الموقع الجغرافي المعزول لمدينة البيضاء والوضع الأمني المتوتر في الميدان من إمكانية الوصول إلى الهيئة وجعلا تنظيم فعّاليات التوعية أمراً صعب التحقيق. وساهم التواصل المحدود مع أعضاء الهيئة في تقويض

[29] كما سيتم شرحه بإسهاب في القسم التالي، حدد اتفاق سياسي برعاية الأمم المتحدة تم التوصل إليه في كانون الأول/ديسمبر 2015 يوم 24 آذار/مارس 2016 موعداً نهائياً جديداً لهيئة صياغة الدستور لإنهاء عملها.

[30] عبد القادر أسعد، مقاطعو هيئة صياغة الدستور: إعادة الانضمام إلى الهيئة مشروطة بالتخلص من مسودة لجنة العمل"، موقع ذا ليبيا أوبزيرفر، بتاريخ 5 آذار/مارس 2016: https://www.libyaobserver.ly/news/cda-boycotters-rejoining-cda-conditioned- getting-rid- work-committees-draft

[31] محكمة استئناف البيضاء تلغي عضوية الترهوني في هيئة صياغة الدستور بسبب حيازته على جنسيتين (ليبي وأمريكي). انظر "محكمة استئناف البيضاء تُقيل رئيس هيئة صياغة الدستور"، موقع ذا ليبيا أوبزيرفر، بتاريخ 15 شباط/فبراير 2016: https://www.libyaobserver.ly/news/al- bayda-appeals-court-sacks-head- constitution-drafting-assembly

[32] على سبيل المثال، طلب البرلمانان المتنافسان في ليبيا، طوال عملية الصياغة، تحديثات عن التقدم التي أحرزته الهيئة، ما وضع أعضاء الهيئة في موقف صعب، لأن تقديم التقارير إلى أحد البرلمانين قد يُفسّر على أنه انحياز لهذا أو ذاك في الصراع. ومن المخاوف الأخرى الذي أعرب عنها أعضاء الهيئة فهم أي من الهيئات التشريعية المتنافسة سيكون لها السلطة لمراجعة مشروع الدستور النهائي وطرحه للاستفتاء.

التصورات الإيجابية عن الهيئة في عيون الليبيين، حيث شعروا بأن مخاوفهم ومطالبهم لم تؤخذ بالحسبان بصورة جدية في عملية صياغة الدستور.[33] كما أدى إلى قلة المعرفة الشعبية بالقضايا والإنجازات الدستورية، والتي لا تزال حتى اليوم من المفاهيم الخاطئة لدى العديد من المواطنين الليبيين حول المسودة النهائية لهيئة صياغة الدستور.

لذلك، لم تؤثر عزلة الهيئة على قدرة المسودة النهائية في خلق أداء فعّال ومستدام سياسياً للمؤسسات الليبية المستقبلية وحسب، بل على مدى انعكاسها لتطلعات الشعب الليبي إلى بلاده أيضاً. وفي نهاية المطاف، قيّدت أيضاً مكان وأهمية المسار الدستوري في المفاوضات السياسية ومفاوضات السلام الأوسع.

ومع استمرار العنف في البلاد، أصبح حل الأزمة السياسية الليبية والانقسام المؤسسي محور جهود الوساطة الدولية. إذ عُقد أواخر عام 2014 حوار سياسي برعاية الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى اتفاق سلام شامل، بما في ذلك إعادة توحيد مؤسسات البلاد المنقسمة، بالتوازي مع العملية الدستورية وليس بالتنسيق معها. بيد أن قرار أعضاء الهيئة بالنأي بأنفسهم عن المفاوضات السياسية وعزل أنفسهم عنها أصبح إشكالية لأنه أدى إلى تهميش الهيئة، رغم أن شروط الحوار السياسي كانت دستورية بامتياز.علاوة على ذلك، عنى ذلك أن الهيئة ستضطر إلى إجراء وإنهاء عملها ضمن أي إطار جديد ينبثق عن الحوار دون أن تتاح لها فرصة المساهمة في تصميمه أو طرح رأيها فيه. وفقط في وقت لاحق، أدرك بعض أعضاء الهيئة عدم ملاءمة اختيارهم وحاولوا إعادة الانخراط في الحوار، لكن دون جدوى.[34]

وسيشكل الاتفاق السياسي الليبي الذي تم التوصل إليه في مدينة الصخيرات بالمغرب في كانون الأول/ديسمبر 2015 خارطة الطريق الجديدة للفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية وجزءاً من إطارها القانوني. ومن المثير للاهتمام أن الاتفاق أولى اهتماماً كبيراً لاستكمال عملية صياغة الدستور، رغم أن المفاوضات السياسيةكانت في حالة انقطاع تام عن العملية الدستورية. إذ شجعت الوثيقة بصورة خاصة جميع الأطراف على دعم استقلال هيئة صياغة الدستور وألزمت حكومة الوحدة الوطنية الجديدة بتوفير الموارد المالية واللوجستية الكافية للهيئة التأسيسية وضمان أمنها.[35] كما وضعت لوائح جديدة بشأن العملية، بما في ذلك ضرورة إيجاد "طريقة مناسبة لإشراك جميع المكونات الثقافية في عمل الهيئة"[36] وموعداً نهائياً جديداً بتاريخ 24 آذار/مارس 2016 للهيئة لإنهاء عملها. وإذا فشلت الهيئة في إنهاء مهمتها بحلول الموعد النهائي، يتم استبدالها بلجنة جديدة تتألف من أعضاء من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة يتعاونون مع المجلس الرئاسي للتوصل إلى قرار نهائي بشأن المسائل الدستورية.[37] وهكذا، كانت الأمم المتحدة تمارس ضغطاً متزايداً على هيئة صياغة الدستور لإنهاء عملها، وهو ضغط سيستمر في الأشهر اللاحقة.

زيادة حدة التوترات وتجميد العملية

نظراً لزيادة حدة التوترات داخل هيئة صياغة الدستور، ولما اعتبر اتفاق الصخيرات برعاية الأمم المتحدة إكمال صياغة

[33] المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، "تقرير المجتمع المدني المتّزن لعملية صياغة الدستور الليبي"، ورقة إحاطة رقم 71، بتاريخ نيسان/أبريل 2016، ص3-4، ص7.
[34] حمادي، المصدر مذكور أعلاه، ص159.
[35] الاتفاق السياسي الليبي، المادتين 48-49.
[36] الاتفاق السياسي الليبي، المادة 50.
[37] الاتفاق السياسي الليبي، المادة 52. لحل الانقسام الليبي بين البرلمانين، نص الاتفاق على إنشاء المجلس الأعلى للدولة الذي يشكل أساسه أعضاء سابقون من المؤتمر الوطني العام إلى جانب أعضاء مجلس النواب المنتخبين.

الدستور خطوة أساسية في المرحلة الانتقالية، قررت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والتي كانت قد امتنعت حتى تلك اللحظة عن التدخل المباشر بعملية صياغة الدستور، اتخاذ خطوة أكثر حزماً لمنع انهيارها. وأملاً منه في تسريع العملية والمساعدة في حل الخلافات بين أعضاء الهيئة، ونظراً للوضع الأمني المتوتر في ليبيا، دعا رئيس بعثة الأمم المتحدة، مارتن كوبلر، الأعضاء في آذار/مارس 2016 إلى لقاء تشاوري في مدينة صلالة بسلطنة عمان. ومن شأن هذه المبادرة، التي تهدف إلى دفع العملية قدماً وكذلك إعادة المكونات الثقافية التي قاطعتها، أن تؤدي في نهاية المطاف إلى نتائج عكسية، وبدلاً من حل الخلافات ستُحدث مزيداً من الانشقاقات.

وبالفعل، لم يوافق سوى 33 عضواً من هيئة صياغة الدستور من أصل 58 على المشاركة في المفاوضات، في حين اعتبر الآخرون تدخل الأمم المتحدة غير شرعي وتعدياً على السيادة الوطنية الليبية.[38] أما المكونات الثقافية فقد تلقّت الدعوة بشيء من الشك. كما أشار عضو من المجتمع الأمازيغي قائلاً، "كان الهدف من الاجتماع غامضاً، ولم نتلقَّ دعوة رسمية من الأمم المتحدة، بل من السفير العماني".[39] واختار الأعضاء من الأمازيغ عدم المشاركة، لكنهم استمروا بتبادل وجهات نظرهم ومطالبهم مع أعضاء الهيئة الآخرين. ووافق الأعضاء من التبو والطوارق على التفاوض، لكنهم أكدوا على ألا يفسّر ذلك على أنه عودة منهم إلى الهيئة، التي اشترطوا عليها أن تقدم ضمانات واضحة بأن أي اتفاقية يتم التوصل إليها في عُمان ينبغي اعتبارها ملزمة للهيئة.[40] وبعد عدة أيام من المفاوضات مع وفد صغير من أعضاء الهيئة على البنود الدستورية التي اختلفوا عليها، تمكنوا من التوصل إلى اتفاق مع الأعضاء من الطوارق ولكن ليس مع الأعضاء من التبو.[41] لأن الأخيرين أعادوا تأكيد مقاطعتهم للهيئة ورفضهم لأي نتائج لم يتم التوصل إليها بتوافق مع المكونات الثقافية.[42]

وعند عودتهم إلى ليبيا وبعد التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من القضايا الجدلية، استأنف أعضاء هيئة صياغة الدستور اجتماعاتهم للمضي قدماً في اعتماد مسودة جديدة. وبما أنهم لم يحققوا بعد الأغلبية المطلوبة وهي الثلثين+1 لاعتماد المسودة، قرروا تعديل النظام الداخلي للهيئة وخفض الحد إلى ثلثي أعضاء الهيئة الفاعلين (57 عضواً) بدل الرقم الرسمي (60 عضواً). وتم اعتماد المسودة أخيراً في 19 نيسان/أبريل 2016، لكن سرعان ما رفضها الأعضاء المقاطعون، الذين اعتبروا اجتماعات صلالة والإجراءات التي تلتها "غير قانونية" وتتعارض مع الإعلان الدستوري المؤقت.[43] واستنكروا محاولة زملائهم فرض "مسودة معيبة" على أساس توافق مزيف في الآراء وقرروا رفع القضية إلى المحاكم. وحكمت الغرفة الإدارية لمحكمة استئناف البيضاء في نهاية المطاف ضد تغيير النصاب القانوني للتصويت في الهيئة وألغت اعتماد المسودة.

وأذعن أعضاء الهيئة لقرار المحكمة، ولكن بعد الطعن القضائي الأول ظلت عملية صياغة الدستور مجمدة لما يقرب من عام.

[38] فان لاير، المصدر مذكور أعلاه، ص15.
[39] مقابلة هاتفية للكاتبة مع عضو من الحركة الأمازيغية الدستورية، في كانون الأول/ديسمبر 2020.
[40] مقابلة هاتفية للكاتبة مع عضو من هيئة صياغة الدستور من مجتمع التبو، في كانون الثاني/يناير 2021.
[41] تتعلق نقاط الاختلاف المستمرة مع مجتمعات التبو بصورة رئيسية بقضايا الهوية والمواطنة ولغات المكونات الثقافية وتمثيلها في البرلمان ومؤسسات الدولة الأخرى، فضلاً عن الحكم المحلي.
[42] وهلي، المصدر مذكور أعلاه، ص63.
[43] مؤتمر صحفي المقاطعين، بتاريخ 19 نيسان/أبريل 2016: https://www.youtube.com/watch?v=uKjEdKvObt4

جهود الوساطة والولادة المعقدة لمشروع الدستور النهائي

ألزم قرار المحكمة أعضاء الهيئة بمراجعة مسودة الدستور وتنقيحها، وهو مطلب للمقاطعين من شأنه أن يمهد الطريق في نهاية المطاف لعودتهم إلى طاولة المفاوضات. غير أن هذا الإنجاز واستئناف العملية الدستوري كانا أيضاً نتيجة لجهود وساطة مكثفة بُذلت في هذه الفترة لإعادة عملية صياغة الدستور إلى مسارها.

وكانت المنظمة الليبية غير السياسية المعروفة باسم "صُنّاع السلام"[44] محورية في هذه الجهود وقامت بمبادرتين متوازيتين: تهدف إحداهما إلى حل الخلافات بين أعضاء هيئة صياغة الدستور، لا سيما بين مؤيدي ومقاطعي المسودة التي صدرت في نيسان/أبريل (أو مسودة صلالة)، وتعتزم الأخرى لرأب الصدع بين هيئة صياغة الدستور ومختلف مكونات المجتمع الليبي.

وقد عُقدت عدة لقاءات في تونس في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر 2016 إلى أيار/مايو 2017 بغية تحقيق هذه الأهداف. فمن ناحية، توسطت منظمة صناع السلام بين أعضاء هيئة صياغة الدستور، وساعدتهم على إعادة بناء الثقة فيما بينهم وتحديد نقاط الخلاف في المسودة والسبل الممكنة لعلاجها. ومن ناحية أخرى، جمعت اللقاءات أعضاء الهيئة مع العديد من القادة الاجتماعيين وممثلين عن الأقليات الثقافية ومؤسسات الدولة (المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب) والأحزاب السياسية لمناقشة آرائهم ومخاوفهم المتعلقة بالمسودة. كما بُذلت جهود مكثفة في الميدان للوصول إلى المجتمعات المحلية في هذه الفترة.[45]

وكان أعضاء الهيئة والوسطاء مدركين لضرورة دفع العملية إلى الأمام والوصول إلى إنهائها، بما أن الهيئة كانت ترزح تحت ضغط كبير. إذ كان عجز أعضاء الهيئة على إعداد مشروع دستور بعد سنوات من العمل يتعرض لانتقادات متزايدة من الرأي العام في المشهد السياسي الليبي، وخرجت أصوات تدعو إلى حل هيئة صياغة الدستور واستبدالها بهيئة جديدة. وبالتالي اعتُبرت هذه الجهود الفرصة الأخيرة لإبقاء المسار الدستوري في أيدي الهيئة التأسيسية . ولذلك، كان هدفهم النهائي إما ضمان صياغة مشروع دستور توافقي يمكن اعتماده كدستور دائم لليبيا، أو التوصل إلى أعلى مستوى من التوافق على مسودة يمكن أن تعتمد عليها السلطات المستقبلية التي ستكون مسؤولة عن استكمال المسار الدستوري.

وقد ساعدت جهود منظمة صناع السلام في نهاية المطاف في استئناف عمل هيئة صياغة الدستور ، وخاصة في تشكيل لجنة توافقات داخل الهيئة. وفي آذار/مارس 2017، انتخب أعضاء الهيئة من أنفسهم 12 عضواً للجنة (6 من مؤيدي مسودة صلالة و6 من معارضيها)، كانت مهمتها الرئيسية حل النقاط الجدلية في المسودة والخروج بوثيقة موحدة لتتم مناقشتها في الجلسة العامة للهيئة. وفي حين فشلت اللجنة في حل جميع القضايا، إذ بقي شكل الدولة والحكم المحلي محورا الخلاف الرئيسي، لكنها تمكنت من عرض مسودة منقحة للنقاش في الجلسة العامة. مع ذلك، طالب أعضاء لجنة التوافقات الذين اعترضوا على الهيكل المختار للدولة والحكم المحلي وآخرين بمناقشة مسودة لجنة التوافقات بالإضافة إلى مسودات بديلة والتصويت عليها في الجلسة العامة ، ما أدى إلى مزيد من التأجيل في عملية اعتمادها.

مع ذلك، اتخذت هيئة صياغة الدستور قراراً بفسح المجال لأي شخص لديه اقتراح بديل للمناقشة، بحيث لا يشعرأي عضو

[44] شبكة "صُنّاع السلام" هي مبادرة أُطلقها عام 2015 نشطاء شباب من مناطق مختلفة من ليبيا بهدف رعاية المصالحة وبناء ثقافة سلام في البلد. عملوا كوسطاء بين المجتمعات المنخرطة في عدة نزاعات محلية، وفي الفترة ما بين 2016 و2017 بين أعضاء الهيئة التأسيسية ..

[45] تقارير اجتماعات منظمة صنّاع السلام، تشرين الثاني/نوفمبر 2016–آذار/مارس 2018.

بالتهميش ولا تُعتبر المسودة النهائية مفروضة من طرف واحد.[46] وبالتالي نوقشت عدة خيارات بتعمق، لكن مسودة لجنة التوافقات هي التي حصلت على الأغلبية المطلوبة في نهاية المطاف، وتمت الموافقة عليها من 43 عضواً من الأعضاء الـ 44 الحاضرين في 29 تموز/يوليو 2017.[47]

غير أن هذه المرحلة الأخيرة من عملية صياغة الدستور قد جرت في سياق توتر سياسي متصاعد، ولم تأتِ الجهود الرامية إلى عرقلة إنهاء العملية من داخل الهيئة فحسب، بل من خارجها أيضاً. وفي حزيران/يونيو 2017، حين أحرزت الهيئة تقدماً ملحوظاً وكانت على وشك الانتهاء من صياغة المسودة النهائية، دعا رئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، إلى حل الهيئة التأسيسية واستبدالها بهيئة معينة. وفي حين لقيت هذه الدعوة ترحيباً ودعماً من الحركة الفدرالية في الشرق ، إلا أنها أثارت حفيظة الهيئة، وبخاصة رئيسها نوح المغربي، الذي أدان هذه المحاولة لوقف عمل هيئة منتخَبة واعتبرها "تعدياً على إرادة الشعب الذي انتخب أعضاء الهيئة"، واستدعى قوات الأمن والمجتمع المدني لحماية أعضاء الهيئة.[48] وكان ذلك مؤشراً على التوترات السياسية المحيطة بالعملية الدستورية، ولكنه زاد من جرأة أعضاء الهيئة في تصميمهم على إنهاء عملهم وإثبات خطأ أولئك الذي كانوا يتوقعون فشلهم.

في الواقع، كانت الدعوة لحماية هيئة صياغة الدستور في محلها، حيث اقتحم المحتجون ومثيرو الشغب يوم الاقتراع مبنى الهيئة في محاولة واضحة لمنع التصويت. لكن رئيس الهيئة رفض وقف أو تأجيل العملية، واكتمل التصويت ليس فقط بتأييد أكثر من ثلثي أعضاء الهيئة، ولكن حتى أغلبية كل منطقة من المناطق الانتخابية الثلاث.[49] وقامت الهية بإبلاغ سلطات الدولة على الفور لاتخاذ الخطوات اللازمة لإجراء استفتاء شعبي على مشروع الدستور.

غير أن التحديات ما تزال تعترض طريق إجراء استفتاء شعبي. إذ أصدر عشرة من أعضاء الهيئة الأصليين إعلاناً رفضوا فيه المسودة وجلبوا العديد من القضايا إلى المحاكم لإبطال عملية التصويت. وحكمت محكمة البيضاء الإدارية ضد صلاحية مشروع الدستور ،[50] وهو الحكم الذي نقضته المحكمة العليا في شباط/فبراير 2018 بحجة أن المحاكم الإدارية ليس لها اختصاص قضائي بالمسائل المتعلقة بالهيئة. مع ذلك، بقيت العملية جامدة منذ ذلك الحين، في حين كان ينبغي أن يُغلِق القرارُ باب النقاش ويمهّد الطريق لطرح مشروع الدستور لاستفتاء شعبي.

في الواقع، اعتُبر قرار المحكمة باطلاً من عدد من البرلمانيين الشرقيين، الذي رفضوا أيضاً مشروع الدستورالذي قُدّم إلى البرلمان للموافقة عليه . وطالبوا بتعديل دستور عام 1951 واستخدامه كقاعدة دستورية للبلاد. كما كانت معارضتهم القوية من بين الأسباب التي ساهمت في اعتماد مجلس النواب قانون الاستفتاء في وقت متأخر في أيلول/سبتمبر 2018، أي بعد أكثر من عام من انتهاء مشروع الدستور الذي صاغته الهيئة. وندد أعضاء الهيئة والجهات الليبية الفاعلة الأخرى بالتأخيرات في إصدار هذه التشريع، الناجمة عن تكرار عدم اكتمال النصاب القانوني والخلافات بين البرلمانيين حول عدة

---

[46] عضو هيئة صياغة الدستور، الهادي بوحمرة في برنامج تلفزيوني بعنوان "لقاء خاص"، الجزء الأول، تلفزيون ليبيا الأحرار، بتاريخ 29 نيسان/أبريل 2018: https://www.youtube.com/watch?v=qpE2y3TjZG8

[47] ذكر أحد أعضاء هيئة صياغة الدستور أن دعم المسودة كان أكبر من ذلك، وأن بعض الأعضاء الذين أيدوها لم يتمكنوا من حضور جلسة التصويت لأسباب لوجستية.

[48] "رئيس البرلمان الليبي يطلب حل هيئة صياغة الدستور"، صحيفة العرب الالكترونية، بتاريخ 17 حزيران/يونيو 2017: https://alarab.co.uk/-رئيس-الدستور-صياغة-هيئة-حل-يطلب-الليبي-البرلمان?amp

[49] 15 عضواً من الغرب و11عضواً من الشرق و17 عضواً من الجنوب. كما مثّل أعضاء الهيئة الذين صوتوا لصالح المسودة جميع الدوائر الانتخابية.

[50] كانت الحجة الرئيسية للمحكمة أنه حدث انتهاك لبروتوكول التصويت، لأن التصويت جرى في عطلة نهاية الأسبوع (يوم السبت) وهذا ينتهك قواعد عمل هيئة صياغة الدستور. كما احتجت المكونات الثقافية بأن التصويت انتهك مادة في الإعلان الدستوري المؤقت تقضي بأن يتم التوصل إلى توافق مع الأقليات الثقافية في المسائل المتعلقة بهم، وهي الحجة التي ما يزالون يستخدمونها حتى اليوم للطعن في صلاحية مشروع الدستور.

مواد،[51] واعتبروها "تكتيكاً متعمداً للتأجيل" من أعضاء مجلس النواب، بمن فيهم رئيس المجلس، لوقف اعتماد مشروع الدستور الذي اعترضوا عليه.[52] وهذا التأخير كان غير مفهوم في نظرهم خاصة وأن لجنة مشتركة من أعضاء هيئة صياغة الدستور ومجلس النواب والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات قد أعدت مشروع قانون للاستفتاء لمناقشته في البرلمان، والذي كان ينبغي أن يساعد في تعجيل إصدار هذا القانون.[53]

كما ثبت أن القانون المُعتمد مثير للجدل إلى حد كبير لأنه ينص على تقسيم ليبيا إلى ثلاث دوائر انتخابية للاستفتاء (طرابلس وبرقة وفزان) مع اشتراط موافقة أغلبية النصف+1 من الناخبين في كل منطقة على مشروع الدستور بالإضافة إلى أغلبية الثلثين الوطنية المذكورة في الإعلان الدستوري. وكانت تطلب هذه الاضافة تعديل الإعلان الدستوري، الذي أقره مجلس النواب في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 وسط خلافات كبيرة.[54] ولم تُثر الشكوك حول النصاب القانوني لتمرير التعديل وحسب، بل اعتُبر عدم التشاور مع المجلس الأعلى للدولة بشأن هذه المسألة انتهاكاً للاتفاق السياسي الليبي أيضاً.[55] واعتُبر محتوى التعديل بحد ذاته تمييزياً وغير دستوري لأنه، بتقسيم البلاد إلى ثلاث دوائر انتخابية، طرح نظاماً انتخابياً وزن الأصوات فيه متفاوت حسب المنطقة، وهذا يتعارض مع مبدأ المساواة بين المواطنين المنصوص عليه في الإعلان الدستوري.[56] ونتيجة لذلك، لم يُرفض قانون الاستفتاء والتعديل الدستوري من هيئة صياغة الدستور والمجلس الأعلى للدولة فحسب، بل من بعض أعضاء مجلس النواب أيضاً، ما وسّع الفجوة السياسية بين المجلسين وداخل مجلس النواب. ورغم القضية المرفوعة أمام الغرفة الدستورية للمحكمة العليا بهذا الشأن وتنقيح قانون الاستفتاء في كانون الثاني/يناير 2019، إلا أن القضية الخلافية بقيت دون حل. وقد أعاقت نقطة الخلاف هذه وغيرها من التحديات العملية (بما في ذلك نقص تمويل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات) في نهاية المطاف إجراء الاستفتاء على مشروع الدستور، الذي لا يزال مصيره معلق في أيدي الحوار السياسي بقيادة الأمم المتحدة.[57]

ورغم الصعوبات والضغوط التي واجهت هيئة صياغة الدستور على مدى السنوات الثلاث من عملية صياغة الدستور وحتى اللحظة الأخيرة، ورغم الانقسامات الأولية بين أعضاء الهيئة ، والتي ظهرت في البداية غير قابلة للرأب، والعوائق التي وصلت إلى ذروتها عام 2016، اتخذ الأعضاء في نهاية المطاف قراراً بالعودة إلى طاولة المفاوضات، والتوصل إلى حل

---

[51] كانت إحدى النقاط الخلافية هي ما إذا كان ينبغي إرجاع مشروع الدستور إلى الهيئة التأسيسية لتنقيحها إذا رفضها الشعب في الاستفتاء، على النحو المنصوص عليه في الإعلان الدستوري المؤقت. وقد سعى برلمانيون معارضون للمشروع إلى نقل هذه الصلاحية إلى مجلس النواب. وما تزال النسخة النهائية من قانون الاستفتاء غير واضحة حول هذه النقطة.

[52] حسام نجار، "البرلمان يسد الطريق أمام جميع البدائل لتمرير قانون الاستفتاء"، موقع ذا ليبيا أوبزيرفر، بتاريخ 5 تموز/يوليو 2018: https://www.libyaobserver.ly/inbrief/parliament-blocking-all-alternatives-pass-referendum-law. "مشروع قانون الاستفتاء 'كارثي'"، قناة 218، بتاريخ 17 كانون الثاني/يناير 2019: https://www.218tv.net/كارث-الدستور-مشروع-قانون-الاستفتاء/

[53] عضو هيئة صياغة الدستور، الهادي بوحمرة في برنامج تلفزيوني بعنوان "لقاء خاص"، الجزء الثاني، تلفزيون ليبيا الأحرار، بتاريخ 29 نيسان/أبريل 2018: https://www.youtube.com/watch?v=apLryEb4sdg

[54] التعديل الدستوري رقم 10 بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

[55] ينص الاتفاق السياسي الليبي بالفعل وجوب "التزام مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بتوافق فيما بينهما" لإجراء أي تعديل للإعلان الدستوري. الاتفاق السياسي الليبي، الملاحق الإضافية، المادة 12.

[56] نقابة المحامين الأمريكيين، "في البحث عن الشرعية المفقودة: العملية الدستورية في ليبيا. تحليل قانوني ومراجعة الأساس الدستوري المحتمل للانتخابات المستقبلية في ليبيا"، 2019، ص41. صفاء الحرثي "النائب حمودة سيالة: التعديلات الأخيرة على الإعلان الدستوري تتعارض مع القواعد الأساسية لحقوق المواطنة"، موقع ذا ليبيا أوبزيرفر، بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018: https://www.libyaobserver.ly/inbrief/mp-sayala-recent-amendments-constitutional-declaration-run-against-basic-norm-citizenship

[57] توصل أعضاء اللجنة الدستورية في إطار الحوار السياسي الليبي في نهاية المطاف إلى اتفاق بالاحتفاظ على أغلبية النصف+1 المطلوبة لكل منطقة مع إلغاء أغلبية الثلثين على الصعيد الوطني من قانون الاستفتاء، وإسقاط الدعوى القضائية بحق قانون الاستفتاء والتعديل الدستوري (اجتماع في الغردقة، 19-22 كانون الثاني/يناير 2021). لكن ما يزال من غير الواضح في هذه المرحلة من المفاوضات ما إذا سيتم الاحتفاظ بهذه الترتيبات في النتائج النهائية للحوار السياسي الليبي وما إذا كان الاستفتاء سيُجرى أصلاً. وبالفعل، أقر المشاركون في الحوار مؤخراً بالصعوبات العملية التي تعترض إجراء الاستفتاء قبل الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2021، وأوضحوا أن الأولوية ستُعطى للانتخابات إذا لم يتسنّ إجراء الاستفتاء في الوقت المحدد (اجتماع في الغردقة، 9-11 شباط/فبراير 2021).

توافقي وصياغة مشروع دستور نهائي أيده معظمهم ، ما أدى إلى دهشة عامة. لذلك، فإن الأسئلة الرئيسية التي يجب طرحها هي: ما الذي دفع واضعي الدستور للتوصل إلى حل توافقي؟ ما هو هذا الحل التوافقي؟ وكيف ينعكس في المسودة النهائية؟

مشروع هيئة صياغة الدستور: "دستور مساومة"؟

كان من المحتم أن يعكس المشروع النهائي لهيئة صياغة الدستور الظروف الصعبة التي تمخضت عنه. إذ كان التغلب على الخلافات الأولية طويلة الأمد بين الآراء والمفاهيم المتباينة حول مستقبل الدولة الليبية والتوصل إلى أرضية مشتركة ترضي معظم مطالب الجماعات وتهدئ من مخاوفها عملية صعبة. ورغم الجهود القصوى التي بذلوها واضعي الدستور لتسوية الخلافات الكبرى، كما أشار باحث ليبي، فإن المشروع النهائي يبدو "دستور مساومة" أكثر منه مشروعاً وطنياً متماسكاً أو عقداً اجتماعياً.[58]

إذ تم التوصل إلى التوافق على حساب تقديم حلول واضحة ومحددة لأهم المشاكل الليبية في المقام الأول. وكثيراً ما ظلت صياغة المواد الدستورية عامة وغير دقيقة في بعض الأحيان. وأُرجئت المسائل الحساسة إلى تشريعات مستقبلية بدل معالجتها بصورة مباشرة، بل وأُلغيت بعض البنود الواردة في مسودات سابقة (لا سيما في مسودة نيسان/أبريل 2016) والتي اعتبرها البعض إنجازاً (عن حقوق المواطنة على سبيل المثال).

ويمكن فهم هذا المخرج من عملية صياغة الدستور بصورة شرعية، حيث واجه أعضاء هيئة صياغة الدستور مهمة شاقة تتمثل في إنهاء صياغة المشروع وإعادة الحياة الدستورية إلى البلاد، وهو شرط رئيسي لعودة الاستقرار المؤسسي، بينما لم يتمكنوا من التوصل إلى اتفاق بشأن عدد من المسائل الحساسة. رغم ذلك، ترك بعض الجهات الفاعلة في حالة انزعاج إزاء مشروع الدستور وقد تجعل تطبيق مواد الدستور بصورة فعالة في المستقبل أمراً أكثر تعقيداً.

بصرف النظر عن الإشكاليات التقنية في الوثيقة، سيحاول هذا الفصل تسليط الضوء على بعض النقاط الخلافية المتبقية في مشروع الدستور والطريقة التي تعكس فيها جهود واضعي الدستور للتوصل إلى حل توافقي وتعكس حدودها أيضاً. لكنه لا يهدف إلى تقديم تقييم شامل لمشروع هيئة صياغة الدستور ، والذي يمكن العثور عليه في بحوث أخرى .[59]

المبادئ الأساسية

يُعتبر الباب المعنون "شكل الدولة ومبادئها الأساسية" الذي يفتح مشروع الدستور الذي صاغته هيئة صياغة الدستور مثالاً توضيحياً مباشراً للصعوبات التي واجهوها واضعي الدستور في الاتفاق على رؤية مشتركة لليبيا. وفي حين تبدأ الدساتير عادة بديباجة تقدم سرداً واسعاً عن تاريخ البلاد وهويتها وقيمها الأساسية، بيد أن عدم الاتفاق بين واضعي الدستور على

[58] د. إبراهيم أبو خزام يعلّق على مشروع الدستور في مؤتمر المعهد الليبي للدراسات العليا، بتاريخ 18 تشرين الأول/أكتوبر 2017، يمكن مشاهدته على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=PsYRN9my9xM

[59] اقرأ، على سبيل المثال، ورقة زيد العلي بعنوان "المسودة النهائية لدستور ليبيا: دراسة عيانية"، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، بتاريخ كانون الأول/ديسمبر 2020: https://constitutionnet.org/vl/item/libyas-final-draft-constitution-contextual-analysis

الديباجة المؤلفة من صفحة واحدة الواردة في مسودة نيسان/أبريل 2016 أدى إلى إلغائها في نهاية المطاف.[60] وتم نقل بعض نقاطها إلى الباب الأول، في حين ألغيت النقاط الأكثر جدلية ببساطة. كما يتضمن الفصل الأول عدداً من البنود التي تعكس الصعوبات التي واجهوها أعضاء الهيئة في التوصل إلى اتفاق مشترك، بما في ذلك العناصر الجوهرية لأساس الدولة (العلم والنشيد الوطني والعاصمة ومصدر التشريع)، والتي تمت معالجتها عبر التغلب على الصعوبات وتقديم (لا-) حلول توافقية.

أ. العلم والنشيد الوطني

توضّح جلياً أن هذه المواضيع خلافية داخل هيئة صياغة الدستور وخارجها، وهي من القضايا التي تعكس جهود واضعي الدستور على أفضل وجه، لكنها تعكس أيضاً حدودهم في الاتفاق على تفاهم مشترك. وتتجاوز النقاشات حول رموز الدولة الليبية إطار هيئة صياغة الدستور وتبرز بالانقسامات الإيديولوجية العميقة التي تشكّل المجتمع الليبي. ولذلك كان اتخاذ قرار لصالح رأي أو آخر عملية محفوفة بالمخاطر قرر واضعي الدستور تجنبها في نهاية المطاف.

وكانت نقطة الخلاف الرئيسية في الحوارات الدستورية بين مؤيدي ومعارضي العلم والنشيد الوطني المستخدمان حالياً في ليبيا. وهما اللذان استُخدما عند حصول البلاد على استقلالها عام 1951 وعادا إلى الظهور أثناء انتفاضة عام 2011 بعد أن تجاهلهما القذافي في فترة حكمه. لذلك، وبالنسبة لمؤيديهما، لا سيما الشرقيون، فهما يمثلان الاستمرارية التاريخية ورموز التحرير من النظام الاستبدادي، وهذا ما يفسر مطلبهم المتعنت بإضفاء الطابع الدستوري على هذين الرمزين دون غيرهما.[61] من جانبهم، لم يستطع المتعاطفون مع النظام السابق وغيرهم ممن ظُلموا تحت النظام الملكي بعد الاستقلال قبولهما كرمزين للدولة. مستغلين هذا النقاش، أعرب بعض الأمازيغ أيضاً عن أملهم في دخول علمهم إلى الصورة.

وبعد مفاوضات ومشاورات مكثفة مع المواطنين الليبيين عبر الأنشطة التوعوية، وبالنظر إلى حدة التوتر والانقسام الإقليمي اللذين جرت فيهما عملية صياغة الدستور، اختار واضعي الدستور ما اعتبره الحل الأكثر عقلانية والأقل تنازعاً. وكان من شقّين:

- يستمر العمل بالعلم والنشيد الوطني النافذين في الوقت الراهن (المادة 197).
- يُترك القرار الأخير للبرلمان المستقبلي (المادة 5)، أي مؤسسة التي سيتم انتخابها ديمقراطياً من الشعب، وستمثّل بالتالي التنوع في الآراء. علاوة على ذلك، كان شرط الموافقة على تشريع ذي صلة من أغلبية ثلثي مجلس النواب القادم ضماناً إضافياً يكفل دعماً وطنياً أوسع لأي قرار يُتخذ في المستقبل ويدحض فكرة فرض الاختيار النهائي من هذا الجانب أو ذاك.

ب. العاصمة

كان تحديد العاصمة الليبية من المسائل المثيرة للجدل التي أثارت نقاشات ساخنة في هيئة صياغة الدستور، بقدر ما فعلت باللجنة الدستورية عام 1951، وظلت تشكل موضع خلاف خطير حتى وقت متأخر من عملية الصياغة.

---

[60] كانت إحدى المسائل الخلافية الرئيسية في نص الديباجة بين واضعي الدستور حول الإشارات التاريخية التي يجب ذكرها، مع الآراء المتباينة التي دافع عنها الملكيون ومؤيدو نظام القذافي السابق والثوار وغيرهم.

[61] عضو هيئة صياغة الدستور، عبد القادر قدورة، من بنغازي في برنامج تلفزيوني بعنوان "نافذة على الوطن"، قناة ليبيا الوطن، بتاريخ 16 حزيران/يونيو 2017: https://www.youtube.com/watch?v=AefmoMnN09U

ولهذه المسألة بُعد رمزي بليغ، ولكن لها بُعد عملي أيضاً في السياق الليبي، لا سيما عند الأخذ بالحسبان الخلفية التاريخية للبلاد والتطورات السياسية الأخيرة. إذ أنشأ دستور الاستقلال لعام 1951 دولة فيدرالية، وبالتالي أعطى وزناً للمناطق الثلاث، ووضع مدينة بنغازي كعاصمة ثانية للبلاد (بصورة رمزية أكثر منها حقيقية)،[62] قبل أن يحل القذافي محله بنظام مركزي حول طرابلس. ومنذ عام 2011، ومع اندلاع انتفاضة شباط/فبراير في الشرق، زادت المطالب بحكم ذاتي إقليمي واستعادة بنغازي لتكون عاصمة للبلاد، خاصة في صفوف الفدراليين .

لذلك كان على النقاشات الدستورية معالجة تطلعات مختلف الأطراف، لا سيما قلق الشرقيين من أن تواجه منطقتهم تهميشاً متجدداً، في حين فضّل الغربيون الحفاظ على مركزية السلطة في طرابلس التي سادت على مدار العقود السابقة. ولذلك تراوحت الخيارات المتصورة بين اعتبار طرابلس أو بنغازي العاصمة الوحيدة للبلاد إلى تحديد المدينتين كعاصمتين، أو استبعاد المدينتين واختيار مدينة تقع في وسط البلاد، كمدينة سرت. كما وضع سياق النزاع المستمر والانقسام الإقليمي، حيث ظهرت دعوات للانفصال من الشرق، وبدرجة أقل من الجنوب، العبء على قرار واضعي الدستور النهائي.

وكان الاتفاق الذي تم التوصل إليه متماشياً في الواقع مع الرؤيا الكاملة لواضعي الدستور لهيكل الدولة (انظر أدناه)، والتي هدفت إلى ضمان وحدة الدولة ومعالجة المخاوف المحلية والإقليمية المتعلقة بالاعتراف وزيادة نصيبها من السلطة. ولذلك استبعد أعضاء هيئة صياغة الدستور صراحة خيار العاصمتين بغية الحفاظ على الوحدة الرمزية للبلاد، وأقرت طرابلس العاصمة الوحيدة لليبيا (المادة 3). غير أنهم وضعوا عملياً عواصم غير رسمية إضافية عبر نشر مؤسسات الدولة الرئيسية بين المدن الأخرى، مقر مجلس الشورى بغرفتيه في بنغازي (شرق البلاد) (المادة 90)، والتي ستصبح "العاصمة التشريعية" للبلاد، والمحكمة الدستورية في سبها (جنوب البلاد) (المادة 135)، "العاصمة القضائية".[63] وبدا ذلك تنازلاً واضحاً قُدّم إلى الأقاليم، أعطاها ثقلاً في عملية صنع القرار وضماناً لاستبعاد عودة مركزية السلطة في الغرب.

ج. الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع

أثارت قضية مكانة الشريعة الإسلامية في الدستور الجدل أثناء عملية صياغته، حيث كان على أعضاء الهيئة أن يضع في الأعتبار ليس فقط مواقفهم الفردية المتباينة حول هذه المسألة الحساسة، بل مواقف المجتمع الليبي وخاصة وجهات نظر المؤسسات الدينية.

مع ذلك، لم يكن الحوار العام في ليبيا حول لزوم لعب الشريعة الإسلامية دور مصدر التشريع في البلاد، بل حول حجم هذا الدور ومستوى التفاصيل اللازم إدراجها في مسودة الدستور.[64] مع تراوح الآراء بين اعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد أو الرئيسي للتشريع وبين إضافة مصادر أخرى، بما في ذلك "الاتفاقات الدولية التي لا تتعارض مع الشريعة"،[65] ولم يكن التوفيق بين جميع الآراء عملية سهلة.

وظهرت الجهود الرامية إلى التوصل إلى صيغة متفق عليها مع تطوّر النص، الذي انتهى، بعد إدخال العديد من التعديلات

---

[62] إبراهيم البابا، "بنغازي في مشروع الدستور الليبي"، بتاريخ 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020: https://www.facebook.com/ibrahim.elbaba.5/posts/3445220175545286

[63] عضو هيئة صياغة الدستور، الهادي بوحمرة في برنامج تلفزيوني بعنوان "لقاء خاص"، الجزء الثاني، المصدر مذكور أعلاه.

[64] أظهرت الدراسات أن الغالبية العظمى من الليبيين يؤيدون إدراج الشريعة الإسلامية في الدستور ويعتقدون بضرورة أن تكون مصدراً للتشريع، ويعتقد عدد كبير منهم بضرورة أن تكون المصدر الرئيسي للتشريع. والتيارات العلمانية التي تعتقد بأن لا مكان للشريعة الإسلامية في الدستور موجودة في ليبيا، لكنها تبقى هامشية للغاية. لمزيد من التفاصيل، يُرجى قراءة نتائج المسح الوطني الشامل حول الدستور الذي أجرته جامعة بنغازي، شباط/فبراير-آذار/مارس 2013: https://constitutionnet.org/vl/item/lybya-ntayj-almsh-alwtny-alshaml-hwl-aldstwr-jamt-bnghazy-2013

[65] المصدر السابق نفسه.

عليه، إلى صيغة عامة جداً تُعرّف الشريعة الإسلامية بانها "مصدر للتشريع" (المادة 6) دون تفاصيل إضافية. ورغم صياغة نسخة مبسطة أقل جدلية من المسودة السابقة،[66] وترمي إلى إرضاء جميع الأطراف، إلا أنها ما تزال موضع خلاف، لا سيما حين تُقرأ إلى جانب بنود أخرى من مشروع الدستور . وبالنسبة لبعض السلطات الدينية، يتضمن مشروع الدستور عدة بنود تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية (لا سيما حرية المعتقد والتعبير والانتماء دون قيود قانونية بالإضافة إلى مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون، وما إلى ذلك).[67] وتقول جماعات أخرى إن واضعي الدستور ، بهذه الصيغة وببنود أخرى (مثل شرط أن يكون رئيس البلاد مسلماً من أبوين مسلمين، وينطبق ذلك على أعضاء البرلمان أيضاً) حاولوا "فرض طابع ديني"، الأمر الذي قد يؤدي إلى "تأسيس نظام إسلامي على المدى الطويل".[68]

من جهتهم، يعتبر واضعي الدستور أنهم توصلوا إلى توازن مقبول فيما يتعلق بمكانة الدين في مشروع الدستور ، لأن بنود الشريعة الإسلامية ليست سوى جزءاً صغيراً من دستور كبير يشمل قائمة واسعة من الحقوق والحريات التي تحميها الدولة (المواد من 31–66)، والاتفاقيات الدولية المصادق عليها في مرتبة أعلى من القانون (وأدنى من الدستور، المادة 13)، ومحكمة دستورية مكلفة بضمان هذه الحقوق وتوافق أي تشريع مع الدستور (المادة 139)، بما في ذلك مع الشريعة الإسلامية.[69]

الهوية والجنسية وقضايا الأقليات

تعقيد هذه المسائل متأصل إلى حد كبير في تاريخ ليبيا الطويل من التمييز والتهميش الاجتماعيين والإقليميين والعرقيين، وفي آثارها السياسية والاجتماعية الحالية. لذلك كانت النقاشات الدستورية صعبة، خاصة مراعاة المسائل الحساسة لكل جانب، وتلبية المطالب والآمال الكبيرة، والتوفيق بين المواقف المشروعة، المتعنتة أحياناً، وبين ما يمكن إدراجه واقعياً في مسودة الدستور. وكان الإبقاء على باب النقاش مع المكونات الثقافية مفتوحاً حول المسائل المتعلقة بها حتى بعد مقاطعتها لهيئة صياغة الدستور تحدياً آخر زاد من عرقلة الحوار.

أ. هوية الدولة

تبيّن أن التوصل إلى تعريف مقبول من الجميع لهوية الدولة الليبية والتغلب على الشعور العميق بالإقصاء، لا سيما بين المكونات الثقافية واللغوية للبلاد، واحدة من أصعب المهام التي واجهت هيئة صياغة الدستور. إذ كانت العناصر الثقافية الأكثر تطلباً، راغبة في التوصل إلى تعريف يشمل خصوصياتها ويكبح "الهيمنة العربية" المدركة التي سادت أثناء نظام القذافي. وقد بذل واضعي الدستور جهوداً لمعالجة هذه الشواغل، لكن البنود المتعلقة بها تعكس المصاعب التي واجهوها في تلبية المطالب الكبيرة.

وكردّ مباشر على مخاوف المكونات الثقافية، بقي اسم الدولة على ما هو "الجمهورية الليبية" (المادة 1)، وتم إسقاط كلمة

---

[66] نصت مسودة نيسان/أبريل لعام 2016 أن "(...) الشريعة الإسلامية مصدر التشريع وفق المذاهب والاجتهادات المعتبرة شرعاً، من غير إلزام برأي فقهي معيّن منها في المسائل الاجتهادية (...)" (المادة 8) وأثارت جدلاً حقيقياً حول خطر التلاعب "بالمذاهب والاجتهادات المعتبرة شرعاً".

[67] "إقتاء الحكومة المؤقتة: هذا هو الرأي الشرعي في مسودة الدستور"، صحيفة المرصد الإلكترونية، بتاريخ 2 آب/أغسطس 2017: https://almarsad.co/2017/08/02/الش-الرأي-هو-هذا-المؤقتة-الحكومة-إفتاء/

[68] مقابلة هاتفية للكاتبة مع عضو من حركة الأمازيغ الدستورية، بتاريخ كانون الأول/ديسمبر 2020.

[69] مقابلة هاتفية للكاتبة مع أحد أعضاء هيئة صياغة الدستور من مدينة سرت، بتاريخ شباط/فبراير 2021.

"العربية" من عصر القذافي، والتي كانت مجحفة في حق المجتمعات الليبية غير العربية. ولم يُشَر إلى الانتماء العربي لليبيا إلا في مادة لاحقة، مع الانتماءات الجغرافية والإيديولوجية الأخرى لليبيا ("الأمة العربية وإفريقيا والعالم الإسلامي وحوض البحر المتوسط"، المادة 2). غير أن الأمازيغ ما زالوا يعترضون على هذا التعريف، حيث اعتبروا أنه ينكر مكانة البربر في التاريخ الليبي، وكما أشار أحد أعضاء المجلس الأعلى للأمازيغ، كان محاولة لدمج الأمازيغ في رواية مشتركة "في دولة لا تعكس واقع الشعب الليبي".[70]

كما اعترفت المادة الثانية من مشروع الدستور بالتعدد الثقافي واللغوي كجزء من الهوية الليبية، وهي خطوة لاقت ترحيب المراقبين الخارجين والأقليات الليبية، باستثناء مجتمعات التبو، التي طالبت بتضمين العناصر المختلفة المكونة للهوية الليبية (الأمازيغ والطوارق والتبو) نصاً في مشروع الدستور، على غرار ما ورد في الإعلان الدستوري المؤقت (المادة 30).[71] لكن واضعي الدستور اختاروا بدلاً من ذلك الصياغة الأكثر عمومية "المكونات الاجتماعية والثقافية واللغوية".

ب. الجنسية

كان أحد أكبر التحديات الذي واجهوه واضعي الدستور هو تحديد ما ينبغي اعتباره ليبياً. ولا تزال الجنسية تشكّل موضوعاً حساساً للغاية في ليبيا، نظراً لتداعياتها السياسية والاجتماعية الواسعة. إذ ورثت ليبيا تركة من أحكام الجنسية المعقدة والمتغيرة باستمرار، بالإضافة إلى التطبيق الإداري التعسفي في كثير من الأحيان الذي شكلته التنافسات والمصالح المحلية، ما خلّف آلافاً من الناس في مأزق قانوني، منهم هامش كبير من الأقليات الثقافية واللغوية في ليبيا.

وفي ضوء هذه الخلفية، وفي أعقاب انتفاضة الشعب الليبي عام 2011، كانت الآمال كبيرة في أن تُحل مسائل الجنسية وتُحدَّد بصورة أوضح في دستور البلاد الجديد. ويفسّر هذا النقاشات الدستورية الساخنة التي أُثيرت والصعوبات التي واجهت واضعي الدستور في التوصل إلى صيغة توافقية. وكان الحل الوسط الذي توصلوا إليه في مشروع الدستور هو في نهاية المطاف إحالة أحكام تنظيم الجنسية إلى البرلمان المقبل (المادة 10)، وهي تعد بمثابة نكسة بالمقارنة مع المسودة السابقة التي قدّمت تعريفاً محدداً للجنسية الليبية وقوانين اكتسابها وسحبها، مع توقف إجراءات اكتساب الجنسية مدة عشرة سنوات من تاريخ نفاذ الدستور (المادة 186). ويمكن أن تترتب بتطبيق المادتين عواقب كبيرة على مختلف فئات الجهات الفاعلة، ما يفسّر معارضتها الحالية لمشروع الدستور.

النساء: رغم الإنجازات الهامة التي حققتها هيئة صياغة الدستور في مجال حقوق النساء، لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن حق النساء في منح جنسيتها لأطفالها. ولا يزال هذا الموضوع حساساً في النقاش العام الليبي،[72] ورغم آمال منظمات حقوق النساء والضغوط التي مارستها لإحراز تقدم ملحوظ في هذا الصدد، واعتبر واضعي الدستور أنه من الأنسب إحالة المسألة إلى البرلمان المقبل. وكان هذا القرار بمثابة تراجع عن نص مسودة نيسان/أبريل 2016، التي نصت صراحة ما يلي: "يكون ليبياً كل من وُلد لأم ليبية (وفق ما ينظمه القانون)" (المادة 12)، لكن واضعي الدستور أصروا على أن الفحوى لا تزال كما هي رغم الصياغة المخففة. ووفقاً لها، فإن أي تشريع مستقبلي يمنع النساء من منح جنسيتهن إلى أطفالهن سيخالف

[70] "الأمازيغ والطوارق يعلّقون مستقبل دستور ليبيا الجديد"، منصة أصوات المغرب الإلكترونية، بتاريخ 31 تموز/يوليو 2018: https://www.maghrebvoices.com/2018/07/31/الأمازيغ-والطوارق-يعلقون-مستقبل-دستور-ليبيا-الجديد

[71] مقابلة هاتفية للكاتبة مع أحد أعضاء هيئة صياغة الدستور من مجتمع التبو، بتاريخ كانون الثاني/يناير 2021.

[72] بحسب القانون الحالي (القانون رقم 24 لعام 2010 بشأن أحكام الجنسية الليبية)، يمكن للمرأة الليبية نظرياً منح جنسيتها لأطفالها حتى لو كانت متزوجة من غير ليبي. أما من الناحية العملية، تتضمن اللوائح التنفيذية إجراءات وقيوداً معقدة تجعل النص القانوني ضعيفاً وتضع مقاربة تمييزية ضد النساء. لمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة، يرجى قراءة "نساء ليبيات متزوجات من مواطنين أجانب: الاضطهاد وأطفال بدون جنسية"، تقرير المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، بتاريخ كانون الثاني/يناير 2019:
https://euromedmonitor.org/uploads/reports/libyanwomanENG.pdf

الدستور، بما أن المادة السابعة تنص على أن "المواطنين والمواطنات سَواء في القانون وأمامه".[73] ويُعد هذا مثالاً واضحاً على الطريقة التي اضطر بها واضعي الدستور ، رغم اقتناعهم بهدفهم، إلى التوصل إلى حل توافقي وكتابة صيغة أقل جدلاً لضمان أكبر توافق على المسودة النهائية.

حاملو الجنسية المزدوجة: في حين أحرزت هيئة صياغة الدستور تقدماً واضحاً عبر السماح لليبيين بالحصول على جنسية ثانية دون سحب جنسيتهم الأصلية،[74] أثار منع من يحمل جنسيتين من شغل عدة مناصب رفيعة في مؤسسات الدولة نقاشات ساخنة بين واضعي الدستور وما يزال إلى اليوم يثير الجدل في الساحة الليبية.[75] وتبقى هذه القضية حساسة لأنها تتعلق بالديناميات السياسية في ليبيا بصورة مباشرة، لا سيما الطموحات الرئاسية أو الحكومية المُعلنة لعدد من الشخصيات البارزة ذات الجنسية المزدوجة، ومنها خليفة حفتر. لذلك جاءت المعارضة الأشد في المناقشات الدستورية من أنصار حفتر و الفدراليين الشرقيين بصورة أساسية، الذين اعتقدوا أن هذا البند عمداً يهدف إلى استبعاد شخصيات محددة عن كرسي الرئاسة وطالبوا بإزالته. وظل أعضاء آخرون في هيئة صياغة الدستور متمسكين بهذه النقطة، معتبرين أن يكون للممثلين المنتخبين، لا سيما رئيس الجمهورية، ولاءان مزدوجان أمراً غير مقبول.[76] وكان التنازل الوحيد الذي قدموه لاستمالة الشرقيين هو تقليص الفترة المتاحة للمرشحين الرئاسيين للتخلي عن جنسيتهم الثانية من خمس سنوات إلى سنة واحدة. بيد أنهم أصروا على مطلبهم بشطب هذا البند، ما حال دون التوصل إلى أي اتفاق آخر.

الأقليات الثقافية: ربما تكون الأقليات الثقافية في ليبيا الأكثر معاناة من أحكام الجنسية المتضاربة، لا سيما سياسته في التعريب القسري، والتي عرّضت الأقليات غير العربية للتمييز، حتى وصلت إلى دفع أولئك الذين يعيشون في المناطق الحدودية إلى الانتقال إلى البلدان المجاورة.[77] أثناء انتفاضة عام 2011، حاول نظام القذافي المنهار وقف هذه السياسات بغية استعادة دعم المجتمعات الثقافية، لكن يُقال إن الجنسية الليبية مُنحت أيضا إلى المرتزقة الأجانب الذين كانوا يدعمون قوات النظام في تلك الفترة.[78] ويفسر هذا جهود السلطات الانتقالية فيما بعد لمراجعة ما اعتبرته عمليات احتيالية لمنح الجنسية، والتي بدورها أثرت بصورة سلبية على شرائح كبيرة من المجتمعات الثقافية، ما جعل بعضها في حال أسوأ مما كانت عليه في الماضي.

ومن ثم جرت المناقشات الدستورية على هذه الخلفية المعقدة وشابها التوتر بين مطالب الأقليات الثقافية برفع هذا الظلم التاريخي والتصميم الثابت على الاعتراف بها كجزء من الأمة الليبية، وقلق واضعي الدستور من أن يؤدي تحرير القوانين التي تحكم الجنسية إلى إضعاف النسيج الاجتماعي الليبي. وكان المخرج النهائي لواضعي الدستور هو نقل مسؤولية تسوية هذه المسألة الحساسة إلى البرلمان المقبل، وكذلك إلى السلطة القضائية. في الواقع، وبالإضافة إلى تجميد منح الجنسية وترك القرار بشأن أحكام الجنسية إلى البرلمان المقبل، أضاف واضعي الدستور أيضاً بنداً انتقالياً يطالب المجلس الأعلى للقضاء بتشكيل لجنة قضائية تختص بمراجعة حالات منح الجنسية الصادرة اعتباراً من 15 شباط/فبراير 2011 (المادة

---

[73] عائشة الطبولي "مسودة الدستور الأخيرة وتساؤلات الشباب والبنات"، موقع منظمة معاً نبنيها الالكتروني، بتاريخ 17 أيار/مايو 2017: https://togetherwebuildit.org/ar/الهي-في-عضو-مع-نبنيها-معا-شابات-حوار/

[74] كان هذا الاحتمال مقيّداً بموجب التشريع السابق ومحظوراً بموجب دستور عام 1951.

[75] تُطبّق القيود الواردة في المشروع النهائي لهيئة صياغة الدستور على أعضاء غرفتي مجلس الشورى (المادتين 69-76)، وأعضاء الحكومة (المادة 113)، وأعضاء المحكمة الدستورية (المادة 138)، والمرشحين الرئاسيين. يجب على المرشح الرئاسي "ألا يكون قد سبق له الحصول على أي جنسية أخرى، ما لم يكن قد نزل عنها قانوناً قبل سنة من تاريخ فتح باب الترشح" (المادة 99).

[76] [76] عضو هيئة صياغة الدستور، الهادي بوحمرة في برنامج تلفزيوني بعنوان "لقاء خاص"، الجزء الثاني، المصدر مذكور أعلاه. كما ذكر بوحمرة، كان هذا القيد "مطلباً متكرراً للشعب" في لقاءات أعضاء هيئة صياغة الدستور مع المواطنين الليبيين.

[77] لورا فان واس، "جماعات التبو غير المجنسة في ليبيا؟" كلية تيلبورغ للدراسات القانونية، سلسلة الأوراق البحثية رقم 2013/10، ص5.

[78] فاليري ستوكر، "الجنسية المعلّقة: الوضع القانوني المقوض والآثار المترتبة على عملية السلام في ليبيا"، المعهد الأوروبي للسلام، ورقة السياسة العامة، تموز/يوليو 2019، ص9-10.

186، الفقرة 4). بيد أن هذه البنود، لا سيما البند الأخير، التي يبدو أنها تهدف إلى معالجة مسألة تجنيس المقاتلين الأجانب، لم تنل قبول المكونات الثقافية كبدائل مؤقتة إلى أن يتم التوصل إلى حل سياسي طويل الأمد. وشعرت مجتمعات التبو خاصة، بصفتها الجماعة الأكبر التي استفادت من تسوية وضعهم منذ عام 2011، بأنها مستهدفة من إجراءات المراجعة، واعتبرت قرار واضعي الدستور مجرد استمرار للسياسات التمييزية للأغلبية العربية ضد مجتمعاتهم. ورغم تخفيف حدة الصياغة في المسودة النهائية بغية تهدئة مخاوفها، إذ نصت نسخة سابقة للمادة على أنه "سيتم إلغاء جميع عمليات منح الجنسية ما بعد عام 2011 المخالفة لقانون الجنسية لعام 2010"، لكنها بقيت غير مقبولة من مجتمعات التبو، التي اعتبرت قضية الجنسية غير قابلة للنقاش، والتي كانت إحدى الأسباب الرئيسية لمقاطعتهم ومعارضتهم الحالية لامشروع النهائي . من جانبهم، انقسمت أراء الطوارق، وهي جماعة أخرى تأثرت بقضايا الجنسية، حول هذه القضايا. ففي حين يعتقد البعض بإحراز تقدم إيجابي في مشروع الدستور، والذي أقره عضو من عضوي الطوارق في هيئة صياغة الدستور، بيد أن مجتمعات الطوارق لا تثق في أن هذه البنود ستعطي سلطات الدولة حافزاً للتحرك النشط في تسوية قضايا الجنسية.[79]

ج. حقوق الأقليات وتمثيلهم

كانت القضايا المتعلقة بحقوق وتمثيل المكونات الثقافية واللغوية لليبيا حساسة منذ البداية. وقد شابت المناقشات الدستورية حالة من عدم الثقة التي لم تكن نتيجة للتهميش الذي عانت منه المجتمعات المحلية في ظل نظام القذافي وحسب، بل للخلاف حول محدودية تمثيلها ومشاركتها في عملية صياغة الدستور أيضاً.

علاوة على ذلك، أصبحت المناقشات أكثر تعقيداً بسبب تباين وجهات نظر واضعي الدستور حول ما يمكن أن يكون مطلوباً وموضوعاً بصورة شرعية في المسودة النهائية. ولا يمكن للمكونات الثقافية، نظراً لتجربتها السابقة، أن تتنازل عما تعتبره "حقوقها الطبيعية". غير أن هذه الجماعات بالنسبة لأعضاء الهيئة الأخرين كانت تُعتبر أحياناً كثيرة المطالب رغم جهودهم لتلبية مطالبها إلى أقصى حد ممكن، والتواصل معها حتى في الوقت الذي قاطعت فيه مناقشات هيئة صياغة الدستور.

بصورة عامة، يعتبر معظم أعضاء الهيئة مشروع الدستور "متوازن فيما يتعلق بحقوق الأقليات"، وقد حققوا إنجازات هامة في هذا الصدد.[80] لكن المكونات الثقافية منقسمة فيما بينها. إذ أثنى البعض على الجهود التي بذلتها الهيئة في هذا الصدد،[81] واعتبروا أن الاعتراف بحقوق الأقليات وخصوصياتهم في الدستور إنجازاً في التاريخ الليبي وخطوة في المسار الصحيح.[82] بينما لا يزال الآخرون يعتبرون أن هذه القضايا "لم تُعطَ القدر الكافي من الاهتمام من أعضاء الهيئة"، وأن مشروع الدستور لا يرقى إلى تطلعاتهم بالحصول على حقوقهم الكاملة.[83]

الحقوق الثقافية واللغوية: كانت هذه المواضيع مثيرة للجدل في المناقشات الدستورية وأحد أسباب مقاطعة الأمازيغ لعملية صياغة الدستور منذ البداية. وبوصفهم الأقلية الأكبر في ليبيا، شعروا بأن التمثيل المحدود الذي مُنح لهم ولغيرهم من

[79] فاليري ستوكر، المصدر مذكور أعلاه، ص21.
[80] مقابلة هاتفية للكاتبة مع مجموعة من أعضاء هيئة صياغة الدستور. وأيضاً مقابلة مع عضو الهيئة إبراهيم البابا في برنامج تلفزيوني بعنوان "نقاش ليبيا"، على اليوتيوب، بتاريخ 17 أيار/مايو 2016: https://www.youtube.com/watch?v=Wyban2_NRnA
[81] مقابلة هاتفية للكاتبة مع أحد ناشطي المجتمع المدني من مجتمع الأمازيغ، بتاريخ كانون الأول/ديسمبر 2020.
[82] إبراهيم علاق، عضو هيئة صياغة الدستور من مجتمع الطوارق، مقتبس من مقالة "الأمازيغ والطوارق يعلقون..."، المصدر مذكور أعلاه.
[83] مقابلة هاتفية للكاتبة مع أحد أعضاء هيئة صياغة الدستور من مجتمع التبو، بتاريخ كانون الثاني/يناير 2021.

المكونات الثقافية في هيئة صياغة الدستور وإجراءات صنع القرار لن تمكنهم من تلبية مطالبهم المحددة.[84] وقد كان الأمازيغ الأكثر تطلباً فيما يتعلق بالاعتراف بلغتهم وثقافتهم وتعزيزهما، خاصة حين طالبوا بأن تترقى اللغة الأمازيغية لتصبح لغة رسمية إلى جانب العربية. ولأن ذلك كان صعب التحقيق، اتخذ واضعي الدستور مع ذلك خطوات هامة لتطوير مكانة المكونات الثقافية على مستوى الدستور، لا سيما عبر ذكر التعددية الثقافية واللغوية في المسودة والإشارة صراحة إلى اللغات الأمازيغية والتارقية والتباوية كرصيد مشترك لكل الليبيين يجب على الدولة حمايته (المادتين 2–55). مع ذلك، تبيّن أن البنود المتعلقة بنشر ودمج هذه اللغات في الحياة العامة في ليبيا غاية في التعقيد وتمت إحالتها في نهاية المطاف إلى البرلمان المقبل. ويبقى هذا الخيار مصدر قلق للمكونات الثقافية، التي تخشى أن يظل مجرد حبر على ورق لأن البرلمان القادم قد لا يميل إلى الأقليات الثقافية، وقد تفتقر إلى التمثيل الكافي في البرلمان القادم للدفاع عن حقوقها.

التمثيل في مؤسسات الدولة: كان تمثيل الأقليات في مؤسسات الدولة جزءاً من نقاش واسع حول النظام السياسي المستقبلي في ليبيا، وكان سبباً في مناقشات ساخنة بين أعضاء الهيئة . فبسبب حرمانها من أي مشاركة سياسية كبيرة في ظل النظام السابق، طالبت المكونات الثقافية بمنحها تمثيلاً معيناً في هيئات الدولة الرئيسية. لكن البنود التي بقيت في مشروع الدستورما تزال دون توقعاتها، وبالتالي تبرّر مخاوفها المسبقة بأن أصواتها ستظل هامشية في هيئة صياغة الدستور ومقاطعتها في نهاية المطاف.

وفيما يتعلق بتمثيلها في مجلس النواب (الغرفة الأدنى لمجلس الشورى)، يضع النص صيغة عامة تنص على أن تكوين المجلس "يضمن الحد الأدنى لتمثيل المكونات الثقافية واللغوية" (المادة 68) دون تقديم درجة محددة. وأصر الأمازيغ والتبو على وجه الخصوص على تحديد حصة واضحة في المسودة،[85] اقتراح الأمازيغ نسبة 3 بالمئة لهم و3 بالمئة للمجتمعات الأخرى،[86] في حين عارض أعضاء الهيئة الأخرين الفكرة بوضع أي حصة في المسودة بما أن الرقم الإجمالي للنواب لم يُحدد بعد.[87] وبالنسبة إلى مجلس الشيوخ (الغرفة الأعلى لمجلس الشورى)، تم تفصيل المادة المتعلقة بهذا الأمر بصورة أكبر، حيث تكفل الحد الأدنى للتمثيل "بعضوين لكل مكون" (المادة 75)، لكن المكونات الثقافية اعتبرت هذا الرقم ضئيلاً. وقد بُرّر هذا التحديد بحقيقة أن عدد الأعضاء في مجلس الشيوخ كان معروفاً (78 عضواً) ومذكور صراحة في المسودة. مع ذلك، اقترح الأمازيغ رفع الرقم إلى 3 أو ربما 4 مقاعد.[88]

ومن شواغلها الأخرى تلك المتعلقة بتمثيلها في الهيئات الدستورية المستقلة المنصوص عليها في الباب السابع من المسودة. فبينما تنص المسودة على أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان (المادة 159) والمجلس الوطني لحماية الموروث الثقافي واللغوي (المادة 160) ينبغي أن "يراعيا تمثيل المكونات الثقافية واللغوية"، أرادت هذه الجماعات، لا سيما التبو، توسيع نطاق هذا التمثيل إلى هيئات إضافية، بما في ذلك المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ولجنة التنمية المستدامة والمجلس الأعلى للإعلام، والتي تعتبرها ضرورية لضمان حقوقها.[89] غير أن المناقشة برمتها حول هذا الأمر كانت متحيزة بسبب آراء واضعي الدستور المختلفة حول التفريق فين المسائل المتعلقة بالأقليات بصورة مباشرة، والمسائل التي لها رأي فيها. لذلك،

[84] مقابلة هاتفية للكاتبة مع أحد ناشطي المجتمع المدني من مجتمع الأمازيغ، بتاريخ كانون الأول/ديسمبر 2020.
[85] مقابلة هاتفية للكاتبة مع أحد اعضاء هيئة صياغة الدستور من مجتمع التبو، بتاريخ كانون الثاني/يناير 2021.
[86] على مدى الأشهر القليلة الماضية، نظّم المجتمع الأمازيغي عدة لقاءات في مدينة يفرن الجنوبية لمناقشة مشروع الدستور وجمع الآراء والمطالب بشأن التنقيحات المقترحة على هذا المشروع لإحالتها إلى السلطات الوطنية. وتم توحيد نتائج هذه الاجتماعات في وثيقة مشتركة، أطلق عليها فيما بعد اسم "وثيقة يفرن".
[87] عضو هيئة صياغة الدستور، الهادي بوحمرة في برنامج تلفزيوني بعنوان "لقاء خاص"، الجزء الأول، المصدر مذكور أعلاه.
[88] وثيقة يفرن.
[89] لكن هذا المطلب اقتصر على إدراج بند عام وليس حصة محددة، كما حدث مع الهيئات الدستورية الأخرى. لمزيد من التفاصيل اقرأ وثيقة يفرن.

تندم المكونات الثقافية على أن تمثيلها في الهيئات الدستورية اقتصر على الهيئات التي لها صلة مباشرة بحماية حقوقها، ولكن بالمعنى الضيق.

شكل الدولة والحكم المحلي

كانت هاتان المسألتان من أكثر القضايا إثارة للخلاف داخل وخارج هيئة صياغة الدستور في السنوات القليلة الماضية، ولا تزالان تشكلان نقطتي خلاف كبيرتين بين مؤيدي ومعارضي المشروع النهائي . وربما تكون صياغة هذا الباب الأكثر تعبيراً عن جهود هيئة صياغة الدستور للتوصل إلى حل توافقي.

إذ كان على واضعي الدستور العمل على خلفية من اللامساواة والتهميش الإقليميين من سلطة مركزية بامتياز في طرابلس، واسترضاء مطالب الفدراليين الشرقيين وبعض المكونات الثقافية بتقديم حكم ذاتي أكبر، من جهة، مع ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية للبلاد من جهة أخرى. وأصبحت هذه المهمة أكثر صعوبة في سياق الانقسام السياسي والإقليمي اللذين جرت فيهما عملية صياغة الدستور.

وتراوحت وجهات النظر بين أعضاء الهيئة من دولة فيدرالية على نموذج دستور عام 1951، إلى دولة وحدوية ذات مستويات وأشكال مختلفة من اللامركزية. غير أن مواقف واضعي الدستور لم تكن حازمة وظلت تتطور أثناء المفاوضات، كما تأثرت بالسياق السياسي المتغير، الذي حدد القرار النهائي لواضعي الدستور على الأرجح. كما أصبح التوصل إلى اتفاق بشأن هذه القضية أكثر تعقيداً مع بدء ظهور الانقسامات بين ممثلي كل منطقة (لا سيما بعد اجتماعات صلالة). وفي الجانب الشرقي على وجه الخصوص، كما لاحظ أحد ممثليهم، "لم يكن هناك توافق واضح في الآراء أبداً"، وأجمع بعض الأعضاء الشرقيين، الذين دعوا في البداية إلى نموذج فيدرالي، على فكرة الدولة الوحدوية اللامركزية.[90]

ويظهر الحل التوافقي بوضوح في شكل الدولة الذي تم اختياره في نهاية المطاف، كما أشار أحد أعضاء هيئة صياغة الدستور، إلى أنه لا "يندرج تحت أي تصنيف أكاديمي" لكنه "يعرض ملامح الدولة الفدرالية والدولة الوحدوية معاً بخصوصيات ليبية".[91] وفي حين تم طرح فكرة الدولة الفدرالية بصورة جدية، ينص المشروع النهائي على أن ليبيا دولة موحدة لا تقبل التجزئة (المادة 1)، مع لامركزية "موسعة" على أساس المحافظات والبلديات (المادتين 143–144). غير أن النص لا يشير إلا إلى التوجيهات والمبادئ الأساسية التي يستند إليها هذا النظام (الشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي للوحدات المحلية ومبدأ التفريع في توزيع الصلاحيات وانتخابات المجالس المحلية، وما إلى ذلك) ولا يتطرق إلى جوهر النموذج، أي الصلاحيات الخاصة بكل مستوى من مستويات السلطة.

وفي حين ادعت بعض أعضاء الهيئة أنهم تعمدوا التركيز فقط على "إضفاء الطابع الدستوري على الخطوط والمبادئ الرئيسية" وترك التفاصيل الأخرى إلى البرلمان المقبل الذي سيلتزم بهذه المبادئ،[92] أقر أعضاء أخرين أن الدخول في مزيد

[90] كما قال أحد أعضاء هيئة صياغة الدستور من مدينة بنغازي في المقابلة، "أصبحنا ندرك بأننا لا نمثل أمة واحدة، فكيف يمكننا أن ندافع عن حقوق منطقة واحدة؟".

[91] عضو هيئة صياغة الدستور إبراهيم البابا في برنامج تلفزيوني بعنوان "نافذة على وطن"، على تلفزيون ليبيا الوطن، بتاريخ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، يمكن مشاهدته على: https://www.facebook.com/Lwonlinetv/videos/1733456806764594

[92] عضو هيئة صياغة الدستور، الهادي بوحمرة في برنامج تلفزيوني بعنوان "لقاء خاص"، الجزء الثاني، المصدر مذكور أعلاه.

من التفاصيل سيؤدي إلى نزاعات كبيرة ويثير نقاشات لا نهاية لها.[93] ويتعلق أحد الأمثلة في هذا الصدد بأسماء وحدود مختلف المحافظات، التي أثارت الجدل في المناقشات الدستورية ولا تزال محل نزاع حتى اليوم. وقد اختار واضعي الدستور عدم ذكر أي محافظة في المسودة، لأن ذلك قد يكون خطيراً في هذه المرحلة من الصراع وقد يتحول إلى مصدر نزاع، لا سيما في ضوء المنافسات الحالية بين المناطق المحلية التي قد تكون جغرافياً جزءاً من المحافظة نفسها (على سبيل المثال، بني وليد ضد مصراتة). مع ذلك، طالبت بعض الجماعات بتضمين أسماء المحافظات في المسودة، وذهبت جماعة التبو على وجه الخصوص إلى أبعد من ذلك لتطالب بمنحها محافظات محددة (تلك التي لها فيها أكبر تجمع ديموغرافي)، وهو ما اعتبره أعضاء هيئة صياغة الدستور خطاً أحمر لا يجب المساس به، وكان ذلك أحد أسباب مقاطعة جماعة التبو.

ويمثل إنشاء غرفة ثانية للبرلمان (مجلس الشيوخ) تجسيداً آخر على الحل التوافقي الذي تم التوصل إليه بشأن هذا الباب ، كتنازل صريح للفدراليين، إلى جانب لا مركزة العديد من مؤسسات الدولة في شرق وجنوب البلاد. في تكوينه (78 مقعداً، منها 32 مقعداً للغرب و26 مقعداً للشرق و20 مقعداً للجنوب)، وإجراءات اتخاذ القرارات (بالأغلبية المطلقة للأعضاء، بما لا يقل عن 8 أعضاء من كل منطقة)، واختصاصاته (لا سيما مراجعة التشريعات المتعلقة بالحكم المحلي والعقود والاتفاقات المتعلقة بالموارد الطبيعية وإقرارها)، كان الهدف من إنشاء مجلس الشيوخ توفير صوت وتمثيل للمناطق التاريخية الثلاث على المستوى المركزي ليكون بديلاً لدولة فدرالية صرفة.[94]

وفي حين رأى معظم أعضاء الهيئة أن هذه أفضل صيغة للحل التوافقي، ذُكرت خيارات محتملة أخرى في مناقشات مكثفة وفي نهاية المطاف تم البت فيها بالتصويت، ولم يتحصل أي خيار على الدعم الكافي، بسبب الانقسامات بين الشرقيين على وجه الخصوص.[95] رغم ذلك، ما تزال بعض الجهات التي تؤيد الدولة الفدرالية أو المركزية تعارض النموذج المختار، في حين تشعر جهات أخرى بالقلق حيال غياب الدقة والتفاصيل في النص النهائي .

الموارد الطبيعية

كانت إدارة الموارد الطبيعية تاريخياً مسألة حساسة في ليبيا. وباعتبارها دولة ريعية ، تعتمد ليبيا على هذه الموارد الطبيعية (النفط والغاز على وجه الخصوص)، والتي تمثل الحصة الأكبر من صادرات البلاد وعائداتها. وقد أسهم ذلك، على وجه الخصوص، في ترسيخ نظام اقتصادي مركزي تسيطر عليه الدولة في ليبيا، غير أن هذا النظام فشل في توزيع عائدات الموارد الطبيعية بصورة عادلة، لا سيما في المناطق الوفيرة بها (الشرق والجنوب)، التي ظلت مهمشة في ظل نظام القذافي.

لذلك دارت المناقشات الدستورية بشأن الموارد الطبيعية على خلفية مطالبة بإدارة وإعادة توزيع العائدات بصورة عادلة، لا سيما من المنطقتين الشرقية والجنوبية، وفي سياق من الصراعين المدني والدولي، اللذين أشعلا المنافسة على السيطرة على موارد البلاد بين الأطراف المتحاربة، المحلية والخارجية.

[93] عضو هيئة صياغة الدستور إبراهيم البابا في برنامج تلفزيوني بعنوان "نافذة على وطن"، على تلفزيون ليبيا الوطن، بتاريخ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، المصدر مذكور أعلاه.

[94] من عناصر المسودة الأخرى التي تدعم هذا التصور للدولة إضافة معيار جغرافي إلى تكوين مجلس النواب إلى جانب المعيار الديموغرافي (المادة 68) وتوزيع جغرافي للأصوات لانتخاب رئيس الجمهورية (المادة 100). غير أن هذين البندين وردا بصيغة عامة للغاية في النص النهائي ، وينبغي تحديدهما بصورة أكبر في التشريعات المقبلة.

[95] عضو هيئة صياغة الدستور الهادي بوحمرة في لقاء تلفزيوني بعنوان "لقاء خاص"، الجزء الأول، المصدر مذكور أعلاه. مقابلة هاتفية للكاتبة مع أحد أعضاء هيئة صياغة الدستور من مدينة بنغازي، بتاريخ شباط/فبراير 2021.

لكن المثير للاهتمام هو أن الباب المتعلق بالموارد الطبيعية في مشروع هيئة صياغة الدستور (الباب ا التاسع) لم يكن ساحة للنزاعات السياسية بقدر ما كان مصدراً للصعوبات التقنية في إيجاد حلول مناسبة لمعالجة عيوب ليبيا المزمنة المتعلقة بهذه المسألة. وكانت الصعوبة الكبرى هي افتقار أعضاء الهيئة للخبرات المطلوبة، لأن المسألة كانت معقدة تقنياً وحساسة سياسياً. وجاء القرار في مرحلة متأخرة من العملية، بعض إجراء العديد من التغييرات على عملية الصياغة، حيث كانت المقترحات الأولية "سيئة الصياغة وضعيفة من الناحية التقنية".[96]

وكان محور الخلاف الأساسي يتعلق باختيار صياغة شكل من التمييز الإيجابي لصالح المناطق الغنية بالموارد الطبيعية. وكما نوّه أحد أعضاء هيئة صياغة الدستور، في حين كان هناك اتفاق واسع نسبياً داخل الهيئة على ضرورة معاملة هذه المناطق بصورة عادلة، رفض عد قليل من الأعضاء من الغرب فكرة التمييز الإيجابي في البداية، بحجة أنها تتعارض مع مبدأ المساواة بين جميع المواطنين. وكانت هذه في الواقع واحدة من المسائل الأخيرة التي تم حلها في عملية صياغة الدستور، وتم التوصل إلى حل توافقي بين هؤلاء الأعضاء في نهاية المطاف عبر مفاوضات فردية متأخرة مع أعضاء الهيئة الآخرين.[97]

كما هي الحال مع بنود المسودة الأخرى، قدم أعضاء هيئة صياغة الدستور توجيهات ومبادئ عامة تهدف لحل المسائل الأساسية ومنع حدوث نزاعات جديدة حول الموارد، مع ترك معالجة التفاصيل الأكثر تعقيداً للبرلمان المقبل. وبالتالي تم تعريف الموارد الطبيعية بأنها "ملك للشعب الليبي" وليس لمنطقة محددة (لا المركز الحاكم ولا المناطق المنتجة لها) ويجب إدارتها "بما يضمن المصلحة العامة وانتفاع المناطق منها كافة بشكل عادل" (المادة 169). وتُترك إدارة الموارد وعائداتها إلى "الدولة"، دون ذكر مؤسسات بعينها[98] أو دور السلطات المحلية بهذه الإدارة، وهي مسألة سيتم حلها في القانون المستقبلي بشأن اللامركزية.

وقد ذُكر التمييز الإيجابي لصالح المناطق المنتجة للموارد، ليس عبر منحها حصة محددة من العائدات، كما اقترحت بعض واضعي الدستور في البداية وما يزال يطالب به بعض المعارضين **لمشروع** هيئة صياغة الدستور، بل بالتزام الدولة بإنشاء مشاريع تنموية بديلة للثروات غير المتجددة بمناطق الإنتاج (المادة 171). وتوصل واضعي الدستور إلى اتفاق مشترك مفاده أن تحديد حصص صريحة في الدستور قد يكون صعباً (كيفية الاتفاق على حصة محددة) ومحفوفاً بالمخاطر، الأمر الذي يزيد من تأجيج الفساد والصراع.[99] كما أقر بالحاجة إلى معالجة هذه المسألة وضرورة تقديم ضمان لهذه المناطق يُعتبر بديلاً عن الحصص المحددة عبر اشتراط إصدار قانون "يخصّص حصة من عائدات الخزينة العامة لتمويل هذه المشاريع"، في الفترة النيابية الأولى. وخلافاً للبنود الأخرى الواردة في المسودة التي لم يحدد لها إطار زمني لإصدار القانون التنفيذي، فإن هذه الإشارة بالتحديد تعكس إدراك واضعي الدستور لأهمية هذا الموضوع.

يتعلق العنصر الجوهري الأخير في هذا الباب بالعقود والاتفاقيات المتعلقة بالموارد الطبيعية. أكررها مرة أخرى، يجب قراءة المسودة في ضوء الممارسات في الماضي والصراع الحالي في البلاد حول المصادر الطبيعية، لأن واضعي الدستور استهدفوا كلاً من أصحاب المصلحة الداخليين والجهات الفاعلة الخارجية المنخرطة في الساحة الليبية. في المشروع النهائي لهيئة صياغة الدستور، يجب عرض العقود والاتفاقيات هذه على مجلس الشيوخ للمصادقة عليها (المادة 170) ولا تظل

[96] مقابلة هاتفية للكاتبة مع أحد أعضاء هيئة صياغة الدستور من مدينة بنغازي، بتاريخ شباط/فبراير 2021.
[97] المصدر السابق نفسه.
[98] على وجه الخصوص، اتخذ واضعي الدستور قراراً بعدم ذكر المؤسسة الوطنية للنفط في مشروع لدستور ، مع كثرة الأقاويل حول احتمالية حل هذه المؤسسة واستبدالها بهيئة أكثر فعالية. وبالتالي فإن الإشارة صراحة إلى المؤسسة الوطنية للنفط في مشروع الدستور قد تمنع أي إصلاح مستقبلي.
[99] مقابلة هاتفية للكاتبة مع أحد أعضاء هيئة صياغة الدستور من مدينة بنغازي، بتاريخ شباط/فبراير 2021.

تحت رقابة السلطة التنفيذية، كما جرت العادة (وخلافاً لغيرها من الموارد المالية، التي تظل إدارتها مركزية على المستوى التنفيذي). ورغم أن هذا الإجراء قد يجعل العملية برمتها "أكثر بيروقراطية" كما ذكر أحد أعضاء الهيئة ، لكن هذا القرار يُعتبر ضماناً لشفافية أكبر في عملية اتخاذ القرار والحد من خطر الفساد، الذي ساد حتى الآن في اتفاقيات من هذا النوع.[100]

خلاصة

تُعد ليبيا حالة صعبة تجمع بين تحديات صياغة الدستور في سياق الانتقال من نظام استبدادي وحرب أهلية ومجتمع منقسم. وفي حين تُعتبر صياغة دستور في واحدة من هذه الظروف أمراً في غاية الصعوبة، بيد أن معالجة هذه التعقيدات مجتمعة يبدو مهمة مستحيلة التحقيق. لكن هذا هو التحدي الذي واجه الليبيين على مدى السنوات القليلة الماضية.

ولذلك، تبيّن أن صياغة مشروع الدستور من الهيئة التأسيسية المنتخبة عملية معقدة حكم عليها كثير من المراقبين بالفشل. واضطر واضعي الدستور إلى التصدي لتشككاتهم الأولية وقلة خبرتهم ، والفصل بين وجهات النظر المختلفة والأخذ بعين الاعتبار متطلبات ومخاطر سياق الصراع والانقسام السياسي اللذين عملوا في ظلهما. ومع الضغط الكبير التي تعرضوا له، اختاروا في نهاية المطاف أدوات مقبولة لكنها جدلية لمعالجة القضايا الأكثر تعقيداً، بما في ذلك إحالة معظم نقاط الخلاف إلى البرلمان المقبل، معترفة بحدود إمكانياتهم في بناء توافق أوسع والتوصل إلى اتفاق دستوري أفضل.

وكانت النتيجة، كما ذكر أحد أعضاء هيئة صياغة الدستور، هي مشروع الدستور "تحصل بموجبه جميع الأطراف على شيء ما، ولكن لا يحصل أي طرف على كل شيء".[101] مع ذلك، ولأنهُ يعتبر حلاً توافقياً على وجه التحديد، لا يمكن أن يكون المشروع النهائي لهيئة صياغة الدستور مثالي من الناحية التقنية ولا مقبول بالإجماع، وتبقى عدة بنود فيه محل خلاف من جهات فاعلة مختلفة. وبالنظر إلى الظروف الصعبة التي صيغ فيها، يُعتبر إنهاؤه واعتماده من أغلبية ساحقة من أعضاء الهيئة الذين يمثلون جميع الأنحاء الليبية بخلفياتها الإيديولوجية المتباينة، إنجاز بحد ذاته[102] وكما أشار متحدثون ليبيون، لعله " التوافق الأفضل (والأخير) الذي يمكن التوصل إليه في الحالة الراهنة".[103]

وسواء طُرح المشروع النهائي لهيئة صياغة الدستور على ما هو عليه الآن إلى استفتاء عام، أو نُقّح قبل اعتماده أو عُدّل في مرحلة لاحقة، فلا بد من معالجة القضايا الخلافية العالقة في لمشروع ومخاوف معارضيه عاجلاً أو آجلاً بغية اكتساب الدعم الكافي لتطبيق مواد الدستور. ولكن القضايا الخلافية في هذه الوثيقة ، كما ذكر أحد أعضاء هيئة صياغة الدستور، "ليست تقنية بل قضايا تحتاج إلى توافق سياسي".[104] ولذلك، أصبح اعتماد أطر سياسية بديلة لمناقشة هذه القضايا وإعادة ربط عملية صياغة الدستور بالمسار السياسي الأوسع أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى لبناء مستقبل مستقر لليبيا.

---

[100] مقابلة هاتفية للكاتبة مع أحد أعضاء هيئة صياغة الدستور من مدينة بنغازي، بتاريخ شباط/فبراير 2021. بحسب ما قاله وغيره من أعضاء الهيئة، هذا البند لا يقابل استحسان السلطات الأجنبية، لأنه يجعل عقد الاتفاقيات (والصفقات المحتملة) بشأن العقود المتعلقة بالموارد أكثر تعقيداً. لكن لجان الصياغة اعتبرت هذا البند مهماً لأنها استبعدت فكرة الدولة الفيدرالية، التي يمكن أن تشكل ضمانة بديلة ضد الصفقات المحتملة بين الجهات الفاعلة الأجنبية والسلطة التنفيذية الليبية.

[101] اقتباس لعضو هيئة صياغة الدستور عمر محمد علي، "مسودة الدستور الجديدة 'تعطي الجميع شيئاً ما ولا يحصل أحد على كل شيء'"، ليبيا هيرالد، بتاريخ 16 تموز/يوليو 2016 https://www.libyaherald.com/2016/07/16/new-draft-constitution- gives-everyone-something-and-nobody-everything/

[102] مقابلات هاتفية للكاتبة مع عدد من الجهات الفاعلة الليبية. وأيضاً، عضو هيئة صياغة الدستور الهادي بوحمرة في برنامج تلفزيوني بعنوان "لقاء خاص"، الجزء الثاني، المصدر مذكور أعلاه.

[103] مقابلة هاتفية للكاتبة مع أحد ناشطي المجتمع المدني من مجتمع الأمازيغ، بتاريخ كانون الأول/ديسمبر 2020.

[104] مقابلة هاتفية للكاتبة مع أحد أعضاء هيئة صياغة الدستور من مدينة بنغازي، بتاريخ كانون الثاني/يناير 2021.

المراجع

ورقة زيد العلي بعنوان "المسودة النهائية لدستور ليبيا: دراسة عيانية"، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، بتاريخ كانون الأول/ديسمبر 2020: https://constitutionnet.org/vl/item/libyas-final-draft-constitution-contextual-analysis

نقابة المحامين الأمريكيين، "في البحث عن الشرعية المفقودة: العملية الدستورية في ليبيا. تحليل قانوني ومراجعة الأساس الدستوري المحتمل للانتخابات المستقبلية في ليبيا"، 2019.

المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، "تقرير المجتمع المدني المتّزن لعملية صياغة الدستور الليبي"، ورقة إحاطة رقم 71، بتاريخ نيسان/أبريل 2016 http://democracy-reporting.org/wp-content/uploads/2016/10/CSO-Study-Sober-Assessment-Libya-Constitution-making-BP71.pdf

عمر حمادي، "دور المجتمع المدني في عملية وضع الدستور الليبي"، في دراسة لتانيا أبياتي وماركوس بوكينفورد وفيرونيكا فيدريكو (محررون) بعنوان "المشاركة الشعبية في الدساتير الإفريقية"، لندن: راوتليدج، 2017.

دي إي دبليو جونسون، "صياغة دستور الصراع في ليبيا واليمن"، مجلة جامعة بنسلفينيا للقانون الدولي، المجلد 39، الإصدار 2، بتاريخ 2017، ص293-354.

المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، "هيئة صياغة الدستور الليبي: المسار والنتائج والتعليقات"، بتاريخ حزيران/يونيو 2016: http://loopsresearch.org/projects/view/81/?lang=eng

فاليري ستوكر، "الجنسية المعلّقة: الوضع القانوني المقوض والآثار المترتبة على عملية السلام في ليبيا"، المعهد الأوروبي للسلام، ورقة السياسة العامة، تموز/يوليو 2019: https://www.eip.org/wp-content/uploads/2020/06/Citizenship-on-hold-EIP-policy-paper-July-2019.pdf

تقرير مركز كارتر بعنوان، "انتخابات هيئة صياغة الدستور لعام 2014: التقرير النهائي"، بتاريخ أيار/مايو 2014: https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/libya-06112014-final-rpt.pdf

فيليكس أنسيلم فان لاير، "صياغة الدستور كأداة لبناء الدولة؟ رؤى من تحليل إثنوغرافي لعملية صياغة الدستور الليبي"، معهد ماكس بلانك للأنثروبولوجيا الاجتماعية، ورقة عمل رقم 19 لعام 2018: https://www.eth.mpg.de/pubs/wps/pdf/mpi-eth-working-paper-0192

لورا فان واس، "جماعات التبو غير المجنسة في ليبيا؟" كلية تيلبورغ للدراسات القانونية، سلسلة الأوراق البحثية رقم 2013/10: https://www.refworld.org/pdfid/52aace474.pdf

خالد وهلي، "الأقليات في الدستور الليبي، التبو نموذجاً"، بتاريخ تموز/يوليو 2018: http://daamdth.org/wp-content/uploads/2018/07/%D8%AE%D8%A7%D9%84%D8%AF-%D9%88%D9%87%D9%84%D9%8A.pdf

QM-09-21-057-AR-N

مشروع تقرير بحثي
أبريل ٢٠٢١
٢٠٢١/٠٢

ISBN:978-92-9466-002-2
doi:10.2870/93173

Publications Office
of the European Union